جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

تأهيل الموارد البشرية لتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء استخدام مدخل التعليم المستمر

هالة فوزي محمد عيد

أستاذ مساعد
كلية التربية ببيشة
جامعة بيشة
halafawzy6@hotmail.com

تاريخ الاستلام:٢٠١٦/٣/١٤
تاريخ القبول للنشر:٢٠١٧/٢/٢

تأهيل الموارد البشرية لتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء استخدام مدخل التعليم المستمر

هالة فوزي محمد عيد

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إيجاد استراتيجية لتأهيل الموارد البشرية بالدول العربية بما يعمل على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في تلك الدول، وقد ناقشت مفهوم الاقتصاد المعرفي ومتطلبات تحقيقه، ومدى توافرها بالدول العربية، ودور التعليم المستمر كأداة لتطوير الموارد البشرية التي تمثل أحد متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، وفي ضوء ذلك تم اقتراح استراتيجية مستقبلية لتحقيق بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء تفعيل دور التعليم المستمر. وقد استُخدم المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك من خلال استعراض الأدبيات التي تناولت متغيرات الدراسة بالنقد والتحليل لاستخلاص العناصر التي تحقق أهداف الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التعليم المستمر- الموارد البشرية- اقتصاد المعرفة- الدول العربية.

Qualifying Human Resources for Building a Knowledge Economy in Arab Countries through Continuing Education

Hala Fawzi

Abstract:

The study aimed at finding a strategy for qualifying human resources in Arab countries in order to fulfill the requirements for building the knowledge economy in those countries. The study also discussed the concept of the knowledge economy, its requirements, its availability in the Arab countries, and the role of continuing education as a tool for the development of human resources which represents one of the requirements of building a knowledge economy. In light all this, the study proposed a future strategy for building a knowledge economy in Arab countries by activating the role of continuing education. The study used descriptive, critical, and analytical approaches to achieve the study objectives.

Keywords: Continuing Education - human resources – knowledge economy - Arab countries.

مقدمة

تزامن ظهور العولمة مع حدوث عدة تحولات في كافة مجالات الحياة كرد فعل لتحولات كبرى حدثت مع بداية الألفية الثالثة، ولعل أبرزها التطور الهائل في تقنية المعلومات والاتصالات ICT؛ مما شكل ضغوطاً متزايدة على النظم التربوية الحالية بأنماطها التقليدية، وشكل عقبة تَحول دون قدرتها على مقابلة حاجات متغيرة في عالم دائم التغير، وأصبحت منظومة التعليم العربي بكافة أنواعه غير قادرة على الوفاء بمطالب اقتصاد المعرفة (أبو العلا، ٢٠١٣، ٥٣٨)؛ وأنتج مجتمعات المعرفة الزاخرة بالفرص والتحديات التي تتسم بأن المعرفة لديها من أهم المنتجات. وقد أخذت تلك المجتمعات تخلق بدورها نظماً اقتصادية جديدة قائمة على المعرفة، وفقدت فيها الأصول المادية كالموارد الطبيعية ورأس المال والمواد الخام قيمتها كأصول مضمونة، وأصبح رأس المال البشري يمثل قيمة ربحية ومقياساً أساسياً للنجاح والتقدم في جميع الميادين، وأصبحت المعرفة العنصر الأهم في رأس مال الدول، والعامل الأساس في تحقيق الفائض الاقتصادي، وأصبح تقدم المجتمعات يقاس بنصيب عنصر المعرفة والتقانة الكامن فيها، حتى لم تعد للموارد الأولية ولا لقوة العمل العضلية أو اليدوية غير المؤهلة قيمة تذكر في تراكم الثروات والفائض الاقتصادي، كذلك يؤثر اقتصاد المعرفة بشكل كبير في برامج وسياسات الموارد البشرية، وطبيعة القوى العاملة فيه في الحاضر والمستقبل، وفي إيجاد طرق لبناء وتقييم تكاليف ومنافع استثمار رأس المال البشري، واستقصاء نماذج هيكلية فاعلة لتحقيق التميز التنظيمي، وطرح نماذج وسياسات جديدة في ميادين التعليم وتخطيط القوى العاملة وتدريبها في الاقتصاد المعرفي (صبري، ٢٠٠٥، ٢). وأعقب تلك الأحداث ظهور مصطلح الموجة الثالثة الذي ارتبط بظهور فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية، فرض نفسه على الساحة العالمية، وهو مصطلح اقتصاد المعرفة الذي يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمعات، وأصبح من الضرورة بل من حتمية مواكبة هذه الموجة. ويعد اقتصاد المعرفة نمطاً اقتصادياً متطورا يقوم على الاستخدام الأمثل للتقانة المتعددة بوجه عام، وتقانة المعلومات والاتصالات بوجه خاص، بالاعتماد على إنتاج ونشر وتداول واستخدام وتوظيف المعرفة باعتبارها مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية مرتكزاً على القدرات المعرفية البشرية، والمجتمعية المتمثلة في: (مجتمع المعلومات- مجتمع المعرفة)، مستخدماً وسائل التعليم والبحث العلمي ومناهج التطوير والإبداع والاختراع والابتكار...، وبهذا تكون الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والتقانة، والإبداع، والذكاء، والمعلومات (المرصد الوطني للتنافسية، ٢٠١٣).

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه التعليم يهدف إلى إعداد موظف يقضي حياته في وظيفة واحدة، وفي هذا تشير الإحصاءات إلى أن ٨٠٪ من وظائف المستقبل لم تتحدد مسمياتها، وعلى كل فرد أن يكون جاهزاً لتحويل مساره الوظيفي. وينبغي علينا أن ندرك أن المنافسة ليست على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العالمي؛ لأن تدفق الأفراد والفكر سيكون حراً بين دول العالم في عصر العولمة (شحاتة، ٢٠٠٠، ٩٩)، ومن هنا ينبغي أن تولي الجامعات اهتماماً وتركيزاً أكبر على الاهتمام بتنمية رأس المال الفكري، من خلال التعليم الجامعي لمواكبة التحولات المعاصرة المصاحبة لعصر مجتمع المعرفة (المطيري، ٢٠٠٧، ٥٦)؛ وذلك من خلال التركيز على نوعية الطالب وإعداده الإعداد الجيد للحياة، وتأهيله بالخبرات والقدرات التي تمكنه من تطوير نفسه بنفسه، وملاحقة كل جديد، وزيادة التركيز في مجال تخصصه؛ حتى يتمكن من عملية التدوير الوظيفي (الأنصاري، ١٩٩٩، ٩٦)، ويؤكد بعض الباحثين أن التعليم لم يعد مسألة استيعاب للماضي وتحليل الحاضر، ولكن توقع سرعة التغيير وصناعة المستقبل (بدران والدهشان، ٢٠٠٠، ٨٧).

وقد رأت العديد من الجامعات أن التدريب يدعم العملية التعليمية، ويصب في أهدافها من حيث تأهيل الطالب للمهن المتاحة في السوق بعد تخرجه من الجامعة، إلى حدّ أن بعض الجامعات اتجهت إلى إنشاء مكاتب للتوظيف تعمل على حصد الفرص الوظيفية لخريجيها، من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاركة مع مؤسسات سوق العمل للمهن المتاحة، وتصميم البرامج التدريبية وتنفيذها بالشراكة مع تلك المؤسسات، وقد أسهمت هذه النقلة في وظائف الجامعة بتعزيز توظيف الخريجين (الأنصاري، ١٩٩٩، ٦٦). هذا ولا يقتصر الإعداد لمواجهة الموجة الثالثة على دور الجامعات والنظام التعليمي رغم أن عليهما العبء الأكبر والانطلاقة الأولى فحسب، بل يجب أن يتعداه إلى كافة المؤسسات بشتى صورها، ودور الفرد في تطوير نفسه بنفسه ليجد له مكاناً في ظل هذا التنافس؛ ونتيجة لذلك فهناك أهمية متنامية للاستمرار في التعلم وتحديث القدرات بصورة دورية بشتى الصور، فالمعرفة تعد من الأمور المكتسبة التي يمكن الحصول عليها من خلال التجارب والبحوث المنهجية وتبادل الخبرات مع الآخرين والتعليم المستمر والقراءة والاطلاع على السجلات والوثائق وحضور الندوات وورش العمل والدورات التدريبية...، وغير ذلك من القنوات الأخرى؛ وبناءً على ذلك فإنه يجب التركيز والوقوف وقفة متأنية على العلاقة بين التعليم ومجتمع المعرفة، واعتماد الاقتصاد العالمي المعاصر بشكل رئيس على الموارد البشرية ذات التعليم العالي، الأمر الذي يستوجب ضرورة التأهيل وإعادة التأهيل للعاملين في مختلف القطاعات بخاصة في القطاع المعلوماتي، وإعادة النظر في نظم التعليم الحالية، وتوظيف التقانة في عملية التعلم من خلال التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم المستمر. وبذلك يمكن تصميم بيئة تعليم تفاعلية، واعتبار التعليم بوابة مجتمع المعرفة (السالم، ٢٠١٠، ١٠٠)؛ وبهذا نجد أنه لا مفر من استخدام آلية فاعلة لتطوير وتنمية الموارد البشرية، سواء في نطاق التعليم الرسمي أو خارجه؛ لهذا بدأت العديد من الدول تعمل على تفعيل دور التعليم المستمر الذي أشارت العديد من الدراسات إلى أهميته فيما يتعلق بقدرته على مسايرة التطورات المعرفية والتكنولوجية التي يحتاجها المجتمع (السعادات، ٢٠٠٢، ٨٣)، ومواكبة التغيير في حاجات التعليم والتدريب من المعارف والمهارات والمهن (Wagner, 1999, 45)، بالإضافة إلى تطوير الأداء، وتنمية المهارات الذاتية في الحصول على

المعلومات والمعارف، وتطوير القدرات الشخصية (السعادات، ٢٠١٠، ٧٩).

مشكلة الدراسة: تُعد المعرفة ذاتها المقوم الأساس للتعليم المستمر، الذي يُعد من الأشياء الضرورية التي فرضها استمرار التغير، ونتج عنه استراتيجيات تعليمية تتوافق مع متطلبات هذا التغيير من تطوير الذات، واكتساب معارف جديدة، تساعد على مواجهة ما يحدث من مشكلات ناتجة عن التغيير الاجتماعي السريع، وتوظيفها في مهارات تخدم المجتمع. ويأتي هذا في الوقت الذي تواجه فيه الدول العربية مشكلات وتحديات عديدة في التعليم، ووجود فجوة معرفية بينها وبين الدول المتقدمة. ورغم كل المحاولات التي تبذلها تلك الدول لتقليص تلك الفجوة المعرفية إلا أنها أخذت في التزايد والاتساع، وهذه الإشكالية ربما تعود إلى منشأ المعرفة التي هي في الأساس لم تنشأ في الدول النامية ومنها الدول العربية، بل نشأت في الدول المتقدمة، ونصيب الدول النامية ينحصر في محاولات اللحاق بها، أو تعود إلى ظروف الدول النامية التي تحوي الكثير من المعوقات الاجتماعية والسياسية التي تنطوي على قدر من الانغلاق ومقاومة التغيير (الكبيسي، ٢٠٠٤، ٧٣)؛ وما يترتب عليه من ضعف في البنية الاقتصادية, في ظل العولمة والتطورات الراهنة, وتحديات اقتصاد المعرفة على الصعيد العالمي، وما تبعها من تغيرات على كافة الأصعدة والتكتلات؛ ولأن المعرفة أصبحت من العناصر الأساسية للتقدم البشري في العصر الراهن، وحيث يعد الاقتصاد المبني على المعرفة المحدد الرئيس للتقدم الاقتصادي؛ لذلك ينبغي تعرف موقف الوطن العربي من الاقتصاد المعرفي، ومدى وجود مقوماته لديه؛ بغية اقتراح استراتيجية مستقبلية، تعمل على تلبية متطلبات بناء مجتمع المعرفة به، وما يتبعه من تغيير في بنيته الاقتصادية، ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة الحالية في إيجاد آليات جديدة يمكن من خلالها اقتراح تلك الاستراتيجية، وهذا ما سوف تطرحه الدراسة الحالية، من خلال إبراز دور التعليم المستمر في تطوير التنمية البشرية كأحد متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في أي دولة؛ وما يترتب عليه من مواجهة التحديات وتضييق الهوة الثقافية الناتجة عن اختلاف السرعة بين كافة جوانب الحياة التي يواجهها مجتمع المعرفة.

أهداف الدراسة

١- إلقاء الضوء على دور التعليم المستمر في تطوير التنمية البشرية؛ من أجل تحقيق أحد متطلبات اقتصاد المعرفة في الدول العربية.

٢- إلقاء الضوء على موقف الدول العربية من اقتصاد المعرفة، ومدى توافر مقوماته لديها.

٣- اقتراح استراتيجية مستقبلية لتحقيق بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية من خلال تفعيل دور التعليم المستمر في تطوير التنمية البشرية.

ولتحقيق أهداف الدراسة صيغت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١- ما دور التعليم المستمر في تطوير التنمية البشرية كأحد متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية؟

٢- ما واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية؟

٣- ما الاستراتيجية المستقبلية المقترحة لتحقيق بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء تفعيل دور التعليم المستمر في تطوير التنمية البشرية؟

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات التي تناولت متغيرات الدراسة بالنقد والتحليل لاستخلاص العناصر التي تحقق أهداف الدراسة.

مصطلحات الدراسة

تضمنت الدراسة المصطلحات التالية:

١- اقتصاد المعرفة: تعددت وتباينت النظرة لمصطلح اقتصاد المعرفة، فأُطلق عليه عدة مسميات، وذلك على ما يأتي: اقتصاد المعلومات، اقتصاد الخبرة، اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، الاقتصاد الإلكتروني، وغيرها من التسميات، وجلها تشير إلى اقتصاد المعرفة، ونظراً لاختلاف آراء المفكرين والمهتمين بموضوع اقتصاد المعرفة فقد عرّفوه بأشكال مختلفة ومتنوعة كل حسب أفكاره وتأثره بهذا المجال، وستستعرض الباحثة بعض التعريفات لتوضيح وجهات النظر المختلفة لهذا المفهوم؛ بغية استخلاص تعريف جامع، فعلى سبيل المثال لا الحصر عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتصاد المعرفة بأنه: "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطّراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣)، وأما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرّفته بأنه: "ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات". وعُرّف من حيث كونه تكاليف واستثمارا بأنه "ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير، سواءً من حيث تكاليف العملية المعرفية، مثل تكاليف البحث والتطوير، أو تكاليف إدارة الأعمال، أو الاستشارة، أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها من جهة أخرى" (فاروق، ٢٠٠٥، ٢٦).

في حين تناوله بعض الباحثين من حيث التغيرات التي يحدثها في المجتمعات على أنه: "إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه؛ ليصبح أكثر انسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي" (مؤتمن، ٢٠٠٤، ٢٣). ويعرّف (البنك الدولي) اقتصاد المعرفة من حيث إجراءاته ونتائجه ومستلزماته بأنه: "الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا

يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية, بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لهذا الاقتصاد" (أبوزيد، ٢٠٠٧، ١٩). وتناوله باركلي (Barclay, 2002, 65) من حيث ديناميكيته بأنه: "دراسة وفهم تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف واكتساب المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون". ووضحه (علوض) من حيث دعائمه ومميزاته بأنه: "شكل جديد من التطور المجتمعي، تعدّ المعرفة الرأسمال البشري أهم دعاماته، ويتميز هذا الاقتصاد بالاعتماد على قوة العمل المؤهلة والمتخصصة في مختلف ميادين الحياة" (علوض، ٢٠٠٨، ٣٣).

وعُرف أيضاً اقتصاد المعرفة من حيث مصدره أنه ينبثق من قوتين: قوة ارتفاع كثافة المعرفة في الأنشطة الاقتصادية، وقوة زيادة العولمة المتزايدة للشؤون الاقتصادية (Houghton & Sheehan, 2000, 2). ومن حيث مجالاته وأهدافه وأسلوبه ونتائجه فقد عُرف بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي يهتم بدراسة نظم الإنتاج وتصميم المعرفة وإجراء تطوير هذه النظم؛ بهدف تحسين رفاهية الأفراد والمنظمات والمجتمع، ويعتمد أسلوب البحث العلمي للوصول إلى نماذج نظرية تسهم في تطوير الأدوات العلمية والقدرات التقنية وإمكانية تطبيقها على الواقع لتحقيق أهداف المشروع" (Brian, 1999, 8).

ومما سبق فإن الباحثة تتبنى التعريف الآتي لاقتصاد المعرفة، وهو: "ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على مجتمع تقوم دعائمه على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة، وموارد جديدة لا تنضب، تتمثل في المعرفة والموارد البشرية المؤهلة بصورة متطورة تتلاءم مع معطيات العصر، وتمتلك المعرفة التي هي مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارة والحكمة، والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد".

٢- التعليم المستمر: عرفه بعض المختصين بأنه: "أسلوب ديناميي قادر على الاستجابة للتغيرات التي تفرضها التطورات العلمية والتطبيقات التكنولوجية" (أبو العلا، ٢٠١٣، ٥٢٥)؛ ونظراً لأن التعليم المستمر يتوخى تنمية شخصية الفرد تنمية شاملة في شتى مجالات الحياة المختلفة، فإنّه يمكن تحديد مفهومه بأنه: "برامج تعليمية مخططة ومنظمة تساعد الإنسان على تحمل مسؤولياته الفردية والاجتماعية"، ويمكن أيضا تحديد مفهومه في ضوء خبرات المستفيدين بأنه: "نمو مستمر لخبرات الدارسين في الاتجاهات المنشودة" (الحميدي، ١٩٨٨، ٤٥٦). وعُرِّف من حيث استمراريته بأنه: "التربية بمعناها الواسع، والتعلم مدى الحياة، عملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة معينة من العمر، أو تحصر في مرحلة دراسية محددة، في عملية متلاحمة مع سياق الحياة" (القحطاني، ٢٠١٠، ٢٢٣).

وقد تنوعت تعريفات التعليم المستمر وتباينت بصورة يصعب حصرها، ولقد تخيرت الباحثة تعريفاً شاملاً يُبرز خصائص هذا النوع من التعلم، وهو تعريف جروبلي Gropley الذي ذكر: "أنه ذلك النوع من التعليم والتدريب الذي يمتد ليغطي مدة حياة الإنسان بكاملها، والتي تسهم في تقديمها كافة مؤسسات التعليم الرسمي وغير الرسمي، وتتعدد أنماطه ومحتوياته وأدواته ووسائل تقديمه لتوفير فرص التعليم للجميع بغض النظر عن مستوياتهم، وذلك بهدف تحقيق الذات وتحسين نوعية الحياة" (Gropley,1978, 11).

إجراءات الدراسة

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث، توزعت كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة ومتطلبات تحقيقه، ويتضمن محورين: الأول يوضح ماهية اقتصاد المعرفة، والثاني يتناول متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.
- المبحث الثاني: دور التعليم المستمر في تنمية الموارد البشرية، ويشمل محورين: الأول يبين ماهية التعليم المستمر، والثاني يناقش التعليم المستمر كأداة لتطوير الموارد البشرية.
- المبحث الثالث: بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية، ويتضمن محورين: الأول يُلقي نظرة على واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية، والثاني يقترح استراتيجية مستقبلية لتحقيق بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء تفعيل دور التعليم المستمر.

المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة ومتطلبات تحقيقه

المحور الأول: ماهية اقتصاد المعرفة:

للوصول إلى مفهوم اقتصاد المعرفة ستستعرض الباحثة بعض العناصر المرتبطة بهذا المفهوم؛ بغية توضيحه وتعرفه، وذلك على نحو ما يأتي:

أولاً: المفاهيم ذات الصلة باقتصاد المعرفة: للاقتراب من مفهوم اقتصاد المعرفة لا بد من التطرق لبعض المفاهيم ذات العلاقة به، والتي قد تستخدم كتعبيرات مترادفة له في بعض الأحيان، وسوف نُفرق بينها فيما يأتي:

١- الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة: ارتبط اقتصاد المعرفة بمصطلحين مرتبطين يؤدي أحدهما إلى الآخر، يشير الأول إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة بشكل كلي Economy Knowledge ، بينما يشير المصطلح الآخر إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة بشكل جزئي Economy Based– knowledge إلا إن المصطلحين يُعرفان على وجه الإجمال في اللغة العربية باسم اقتصاد المعرفة، ويرى البعض من وجهة نظر أخرى أن الفرق بينهما يكمن في أن "اقتصاد المعرفة" يهتم بالمعرفة كسلعة يتم الحصول عليها من خلال البحث والتطوير وبراءات الاختراع وغير ذلك، وأنه فرع من العلوم الأساسية يهدف إلى إنتاج المعرفة وتخزينها، أي ابتكارها واكتسابها ونشرها واستعمالها وصناعتها. وهو يهتم بصناعة المعرفة من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات والكتابة والبحث والتطوير. في حين أن "الاقتصاد المبني على المعرفة" ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الاقتصاديات الحديثة، فهو يُعدّ مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة، ويمنح المعرفة والتكنولوجيا مكانة خاصة، ويعمل على تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

في مجتمع يسمى "مجتمع المعلومات". فالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في قطاع الاتصالات عن بعد وهندسة الجينات وإنتاج البذور كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على العلم والمعرفة. وفي الوقت الذي ما زالت الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من خلال تقديم الابتكار، واكتساب ونشر واستعمال وتخزين المعرفة تمر بمرحلة "اقتصاد المعرفة" فإنّ الدول الصناعية الكبرى، التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في الصناعات وصلت إلى توليد معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة، إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، بل حتى إلى مرحلة "ما بعد اقتصاد المعرفة" (Swanstrom, 2002, 5).

٢- الفرق بين المعرفة والبيانات والمعلومات: البيانات هي عبارة عن أرقام وحقائق أو معطيات ليس لها معنى إلا بعد إجراء عمليات المعالجة عليها (Laudon, 2002, 9) أما المعلومات فهي عبارة عن البيانات المعالجة والمحولة إلى الشكل الملائم الذي يفي بمتطلبات متخذ القرار (Butel & et. al., 1998, 66) ، وعندما يختزن الفرد في ذاكرته المعلومات إلى حد أنه يستطيع الإفادة منها تسمى هذه المعلومات بالمعرفة، وعليه يمكن القول إنّ: المعرفة =المعلومات المختزنة +القدرة على الإفادة من المعلومات.

ثانياً:أهمية اقتصاد المعرفة: تناول كثير من الباحثين أهمية اقتصاد المعرفة من عدة جوانب متباينة، يمكن إجمالها في العناصر التالية (خلف، ٢٠٠٧، ٢٢:٢٣):

١- الإسهام في توفير فرص عمل: خصوصاً في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى.

٢- تحسين الأداء وتخفيض كلفة الإنتاج وتحسين نوعيته، من خلال استخدام الوسائل والأساليب المتقدمة، وإن إعادة استخدام المعرفة المتولدة والمتجددة يقلل من الكلفة، ويسرع طرح المنتجات في الأسواق بشكل مبكر، ويحقق العوائد، ثم يؤدي إلى الاختراق المبكر للسوق، وهذا يحقق ميزة تنافسية.

٣- الإسهام في تحقيق تغيرات هيكلية ملموسة في الاقتصاد، تتضمن زيادة أهمية الإنتاج المعرفي، والصادرات المعرفية، والعاملين في مجال المعرفة، والاستثمار في رأس المال المعرفي.

٤- عدم التقيد بالموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة والنفاذ في الإنتاج، والاعتماد على موارد جديدة لا تنضب (نجم، ٢٠٠٨، ١٩٢).

٥- الإسهام في رفع الإنتاجية، من خلال إحداث التجديد والتحديث وتطوير النشاطات الاقتصادية، ومن ثم رفع القدرة الاقتصادية من خلال الإنفاق على البحث والتطوير، وبهذا يتحسن مستوى المعيشة (الهاشمي والعزاوي، ٢٠٠٧، ٢٨).

٦- زيادة الصادرات المصنعة كناتج للمعرفة (أي تقديم الاستشارات والخبرات التقنية والحلول البرمجية (Duffy, 2000, 16).

وبهذا يُعد التماس الطريق لهذا النوع من الاقتصاد أداة سحرية للنهوض بالمجتمعات النامية، وبخاصة الدول العربية، وإنعاش الحياة الاقتصادية بها، وإحداث تغييرات جذرية في عوائدها، وأنماط الحياة بمجتمعها؛ ولذلك فلا مناص لتلك الدول من التخطيط الجاد وانتهاج الطرق المتنوعة؛ للوصول إلى مواكبة الموجة الثالثة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد الموارد البشرية لمواكبة تلك الموجة.

ثالثاً: مقومات الاقتصاد المعرفي: الاقتصاد المعرفي مجال مركب ومعقد لا يتحقق لدى الدول بسهولة، ومن أجل أن يتواجد اقتصاد يعتمد على المعرفة لا بد من وجود مقوماته، وتتمثل أهم المقومات فيما يلي (جرجيس وزيادة، ٢٠١٠، ٢):

- مجتمع المعرفة بكل مستوياته: ويعتبر من أهم العناصر التي يجب توافرها لاقتصاد يعتمد على المعرفة، والمجتمع المعرفي كل أفراده يمتلكون قدرا من المعرفة، وليست المعرفة حصراً على ذوي الاختصاص ونخب المجتمع فحسب، فالشعار في اقتصاد المعرفة أن المعرفة للجميع.

- التعليم: وهو من أهم دعائم مجتمع المعرفة، حيث يُطالب النظام التعليمي في تلك المجتمعات بأفراد لديهم قدرات ومهارات ومخرجات تتناسب مع متطلبات هذا المجتمع، ومن ثم يجب إعادة النظر في عمليات الإنفاق على التعليم والسياسات التي توجهه، والتي يجب استنادها إلى استراتيجيات واضحة.

- البحث والتطوير: ويستلزم تأسيس هياكل تكون مسؤولة عن إنتاج المعرفة، كمراكز البحوث، ومراكز التطوير وأنظمة وقوانين للإبداع والابتكار تُشجع المبدعين وتحمي نتاجهم، والسعي من أجل ترجمة هذه الإبداعات إلى تقانة تسهم في العملية الإنتاجية. وضرورة وجود شبكات للتواصل والتنسيق بينهم.

وبالرجوع إلى تلك المقومات يتبين أن العنصر البشري يمثل القاسم المشترك في كل المقومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتُعد إسهاماته حجر الأساس لبناء مثل هذا النوع من الاقتصاد، وهو ما يتوافق مع فكر الاقتصاد المعرفي في كون عامل المعرفة هو عامل الإنتاج الأول في المنظمة ورأس مالها الذي يستخدم عوامل الإنتاج الأخرى لتحقيق أهدافها؛ مما يؤكد أهمية التماس الطرق المبتكرة بصور متنوعة للنهوض بهذا العنصر وتنميته؛ للوصول إلى قدرات ومهارات تتناسب والمتطلبات الخاصة بنوعية متميزة من الموارد البشرية.

رابعاً: سمات الاقتصاد المعرفي: هناك سمات عديدة خاصة يتميز بها اقتصاد المعرفة؛ نظراً لما يتضمنه من معطيات مميزة، وقد قُدِّمت تلك السمات من قبل الباحثين برؤى بعضها متشابة، وبعضها مختلفة، وسوف تستعرض الباحثة تلك الآراء؛ بغية الاقتراب من تلك السمات بما يوضح هذا المفهوم، ومن الباحثين الذين تشابهت وجهات نظرهم (سلمان، سلمان، ٢٠٠٤، ٦٢: ٨٧)، (الشمري والليثي، ٢٢، ٢٠٠٨)، (عليان، ٣٨٣، ٢٠٠٨)، (مؤتمن، ١٤، ٢٠٠٣)، واتفقت آرؤهم على تلك السمات، وهي:

١- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.

٢- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاءاتهم.
٣- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والمعرفة العملية المتطورة عالية التقانة، وتوظيفها في أداء النشاط الاقتصادي لتحقيق أعلى النتائج المتوقعة.
٤- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية، حيث يقوم اقتصاد المعرفة على الاستخدام الواسع والمكثف للتقانة الحديثة، وأنظمة المعلومات الرقمية عبر الشبكات السريعة، والإنترنت، والأقمار الصناعية، والبرمجيات ذات القدرة الفائقة على الانتشار في دول العالم، وتخطي الحدود.
٥- الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي.
٦- لم يعد تأسيس شركات عالمية يتطلب استثمارات مالية ضخمة.
٧- تحول المعلومة إلى سلعة يمكن الإتجار بها.
٨- القضاء على الندرة التي سادت الاقتصاد التقليدي، وقام على أساسها علم الاقتصاد، بتحوله إلى اقتصاد الوفرة، وذلك باعتماده على أصول إنتاجية معرفية لا تستهلك بالاستخدام، ولا تخضع للمبادلة، وإنما تزداد أهمية وقيمة كلما تزايد استخدامها وتنوع من يستخدمها، ثم إن المعرفة لا تفقد ملكيتها عندما تباع، كما يحدث في الاقتصاد التقليدي، بل العكس تتولد إلى معلومات ومعرفة جديدة بفعل التقانة الرقمية.
٩- أنه مرن شديد السرعة والتغير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل اقتصاد مفتوح بالكامل.
١٠- ارتباطه بالذكاء والقدرة الابتكارية والخيال، والوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادأة الذاتية والجماعية.
١١- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين على الأساليب العلمية المتقدمة، بما يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب، ومواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة والبحث العلمي والبرمجيات ونظم المعلومات، والتقانة الرقمية الحديثة.

ومن السمات التي خص بها بعض الباحثين اقتصاد المعرفة الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة والمدربة على التقانة الجديدة (البكري، ٢٠٠٥، ٦٥)، في حين ذكر بعض الباحثين الآخرين أنه من السمات التي تميز الاقتصاد المعرفي أن تفعيل عمليات البحث والتطوير يعمل كمحرك للتغيير والتنمية (الرشيد، ١٩٨٩، ١٠٤)، وأن عوائد المعرفة تتسع لتشمل عوائد الاستثمارات الناتجة عن مبادرات ومشروعات المعرفة التي تُوجِد باستمرار فرصا لأعمال وأنشطة جديدة مولدة للربح، وتشمل أيضاً أرباح من يكتسب خبرة ومعرفة مهنية تعود عليه، كذلك ريع المعرفة المتمثل فيما تجنيه الشركات من أرباح ناتجة مما يقوم به العاملون بها من جهد ذهني (أبوحلاوة، ٢٠٠٦، ١٥).

وتعبر السمات السابقة عن نوع من الاقتصاد يعتمد على عمالة خاصة ذات مهارات عالية المهارة لا تتوقف معارفها عند حد معين، بل لا بد أن تكون ملمة بكل جديد بصفة مستمرة، وتكون دائمة البحث والتطوير، وفي ذلك ما هو وثيق الصلة بموضوع البحث الحالي، الذي يربط بين تنمية وتطوير الكودار البشرية من خلال التعليم المستمر الذي تتوافق سماته وفلسفته مع تلك المتطلبات التي يجب أن تتوافر في الكوادر البشرية لعصر الاقتصاد المعرفي.

خامساً: عناصر الاقتصاد المعرفي: هناك مجموعة من العناصر تتمثل فيما يأتي: (الشمري، الليثي، ٢٤٠،٢٠٠٨):
- بنية تحتية مجتمعية داعمة، تتمثل في الكوادر المدربة ذات المستوى العالي من التأهيل.
- الوصول إلى الإنترنت ووجود مجال واسع لاستخدامه ليشمل شرائح واسعة من السكان.
- مجتمع تعلم: يثري ويوفر متطلبات تحقيق تعلم يؤدي إلى إنتاج المعرفة.
- مجتمع متعلم: عمال وصناع معرفة لديهم معرفة وقدرة على التساؤل والربط، ويستوجب ذلك التركيز على مستوى التعليم والعمل على تدعيم التأهيل والتعليم المستمر، وإقامة المراكز والمعاهد المؤهلة للنهوض بمستوى الكوادر الموجودة، وزيادة الخبرة لدى الطلبة المتخرجين من أجل ضمان جيل من العاملين ذوي الخبرة العالية.
- منظومة بحث وتطوير فاعلة.

وقد أضاف (الهاشمي والعزواي، ٤٠،٢٠٠٧) إلى تلك العناصر عنصرين آخرين، وهما:
- القوة البشرية المؤيدة التي تمثل المجتمع الذي هو قاعدة لدعم اقتصاد المعرفة؛ لأنه المستهلك لهذه المعرفة، وهو المستفيد من ثمراتها، ولذلك كلما ازداد تأكيد المجتمع لهذه الفوائد واستحسانه لنتائجها، كان مردودها إيجابياً من ناحية التقدم والإبداع والتطور.
- المعرفة: حيث تأخذ المعرفة مصداقية أكبر وتعدداً أوثق بالتواصل مع الآخرين في أنحاء العالم؛ لنشر ثقافة المجتمع المتعلم فكراً وتطبيقاً في المؤسسات المجتمعية المختلفة؛ لأن المعرفة في كينونتها هي تفاعل المعلومات واستخدامها وتنميتها وتأصيلها.

وقد ذكر المحروق (٢٠٠٩، ٨٨) أن اقتصاد المعرفة يستند في أساسه إلى أربع ركائز، حيث أضاف إلى التعلم والبنية التحتية ما يأتي:
أ- الابتكار(البحث والتطوير): وهو نظام فاعل من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديميه وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
ب- الحاكمية الرشيدة: وهي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية. في حين حدد (البنك الدولي) ركائز المعرفة في التعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي (بربر، ٢٠٠٨، ٤).

سادساً: مجالات التعامل مع المعرفة: هناك أربعة مجالات يتم من خلالها التعامل مع المعرفة؛ لكي يتسنى تحقيق مكانة مهمة

في عصر الموجة الثالثة، تعتمد في جوهرها على قدرات الموارد البشرية القادرة على التعامل مع تلك المجالات وخوضها، وتتمثل فيما يأتي (مرياتي، ٢٠١٠، ١١):

أ- توليد المعرفة: وذلك في مؤسسات البحث والتطوير، وفي الجامعات.

ب- نقل المعرفة: وذلك من قبل الشركات المتقدمة، وكذلك مؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة، وعن طريق البعثات للاختصاصات المختلفة؛ بقصد نقل المعرفة وتوطينها.

ج- نشر المعرفة: ويكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي، إضافة إلى برامج التوعية العلمية المختلفة، وكذلك توفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها، وتوسيع استثمار شبكات الحواسيب، ومنها الإنترنت، وتشجيع انتقال العاملين من الجامعات ومراكز البحوث إلى الصناعة وبالعكس.

د- استثمار المعرفة: وهي من أهم الوظائف التي يجب الاعتناء بها، وذلك بتوفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة، وعمليات الإنتاج والخدمات، مثل المؤسسات التكنولوجية والمخابر الهندسية، والهندسة العكسية، ودعم براءات الاختراع، وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الإجراءات.

ومن العرض السابق الذي تم من خلاله تعرف مفهوم الاقتصاد المعرفي والاقتراب منه، يتضح أن هذا المفهوم- بما يتضمنه من معان وسمات تميزه وتبرز أهميته ومزاياه وفوائده المتعددة التي يمكن أن يحققها ويسهم من خلالها في تطور المجتمعات ورقيها، ونمو وتزايد اقتصادياتها ووضعها في مصاف الدول المتقدمة واللحاق بعصر العولمة بما يتضمنه من عناصر تتلائم ومعطيات الاقتصاد المعرفي- يمكن أن نقول إنه الوليد المعاصر لهذا العصر بما لا يدع سبيلا للشك في وجوب اتخاذ وضع ومكان بين الدول التي سبقت مواكبة الموجة الثالثة؛ ولهذا كان من الضروري، بل من الملح تعرف متطلبات هذه الموجة؛ كي يتسنى توفيرها، ومن ثم اتخاذ الوضع المناسب لتلك الدول في مجتمع المعرفة؛ وبناءً عليه سوف نوضح أهم متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال العرض.

المحور الثاني: متطلبات اقتصاد المعرفة:

تعددت وجهات النظر المختلفة فيما يخص متطلبات اقتصاد المعرفة، ولكنها جميعها تمحورت حول الجانب البشري، والجانب المعرفي والفكر الإبداعي والابتكاري الذي يؤدي النظام التعليمي دوراً رئيساً فيه، غير أنّ كلا من وجهات النظر هذه تناولت تلك المتطلبات من زوايا ومتغيرات مختلفة عن الأخرى، وسوف تعرضها الآراء الآتية، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك من الباحثين (الكبيسي، ٢٠٠٥، ١٣٤: ١٣٥) من ركز على العامل البشري كأحد المتطلبات المهمة في الاقتصاد المعرفي، ولخصها في العوامل الآتية:

- التركيز على مهارات وقدرات وخبرات الموارد البشرية.
- توافر المواهب البشرية أو رأس المال الفكري المتنوع معرفياً.
- بناء واعتماد نظم حوافز ومكافآت جديدة تركز على توليد معرفة جديدة.
- اعتماد التغيير الجذري لمواجهة الأزمات الاقتصادية كأولوية حاسمة وتفضيلها على خيارات التحسين أو التعديل والإصلاحات التدريجية الروتينية.
- إقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة والمشاركة بها.
- قدرة المنظمة على توجيه المعرفة المناسبة إلى الأفراد المناسبين والمحتاجين إليها في الوقت المناسب.
- وجود هياكل تنظيمية وشبكية ومرنة ونماذج وأنماط إدارية جديدة، واستبدال الوحدات المركزية واللامركزية بوحدات معرفية مستقلة ومتصلة.
- الاعتراف بالمعرفة ورأس المال الفكري كموجودات جوهرية وأكثر أهمية من الموجودات المادية الملموسة، والتهيؤ لإدارة المعرفة استراتيجياً.

في حين هناك من تناولها من زاوية الإنفاق فذكر (عليان، ٢٠٠٨، ٣٧٨) المتطلبات على نحو ما يأتي:

- إعادة هيكلة الإنفاق وزيادة مخصصات التعليم سواء في مجال التعليم أو البحث العلمي.
- إسهام الشركات والمستثمرين في تعليم العاملين ورفع مستوى تدريبهم.

وركز (مؤتمن، ٢٠٠٣، ١٢) على المتطلبات من الزاويتين البشرية والتقنية، وذلك على النحو الآتي:

- توافر بنية تحتية مجتمعية داعمة، تتمثل في الكوادر المدربة ذات المستوى العالي.
- أن يشمل مجال استخدام الإنترنت شرائح واسعة من السكان، وسهولة الوصول إليه.
- نشر مجتمع التعلم فكراً وتطبيقاً في مختلف المؤسسات المجتمعية.
- تهيئة عمال وصناع معرفة يمتلكون المعرفة، ولديهم القدرة على التساؤل والربط والتحليل والابتكار.
- توظيف منظومة فاعلة للبحث والتطوير.

وذكر بعض الباحثين (أبو السعود، ٢٠٠٩، ١٥: ١٦) مجموعة متطلبات متنوعة، وهي:

- تعزيز قدرة الطالب على الحصول على المعرفة واستخدامها، أي تحويل التعليم من أداة لتمرير المعارف إلى أداة لتعليم الطالب كيفية التعلم.
- النظر إلى منظومة التعليم اعتماداً على النهج الإجمالي بدلاً من النهج المجزأ.
- تعزيز العمل الجماعي أي العمل بروح الفريق.
- الاستخدام الفاعل لتكنولوجيا المعلومات، ويرتبط ذلك بضرورة التوسع في نشر التعليم عن بعد؛ لما له من فوائد كبيرة في التعليم المستمر، ممّا يعني الاستغلال الناجح لهذا النوع من التعليم.
- توسيع المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية للمنظومة.
- تكوين المؤسسات ذات القدرة على استيعاب فكر ومتطلبات عصر المعرفة.
- إصلاح الخلل في نسبة الملتحقين بفروع العلوم والرياضيات حيث تنخفض نسبتهم بالدول العربية مقارنة بالدول الأخرى.
- زيادة نسبة الإنفاق على التعليم.

- التوسع في المدارس الذكية وجامعات المستقبل.
وقد خص (تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني، ٢٠٠٣) متطلبات الدول العربية بما يأتي:
- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح.
- النشر الكامل لتعليم راقي النوعية مع إعطاء عناية خاصة للتعلم المستمر.
- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير والتفاني في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.
- تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل منفتح ومستنير يقوم على العودة إلى صحيح الدين، وتخليصه من التوظيف المغرض، وحفز الاجتهاد وتكريمه، والنهوض باللغة العربية، واستحضار إضاءات التراث المعرفي العربي، مع إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة والاحتفاء به، والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى.
ومن خلال العرض السابق لمتطلبات الاقتصاد المعرفي من أجل تحقيقه، ولا سيما في الدول العربية يتبين أن تلك المتطلبات تعتمد على الموارد البشرية وتنميتها أكثر من اعتمادها على الموارد المادية، فتعد الموارد البشرية بشتى صور إسهاماتها، سواء كانت أفكارا أو آراء أو قدرات ومهارات ومواهب أو صناعة للمعرفة، من خلال الابتكارات والإبداعات، الركيزة الأساسية ودعامة مجتمع المعرفة، الذي يمثل الأرض الخصبة لبناء اقتصاد معرفي لأي دولة، ومن ثم كان من الحتمي البحث عن سبل لتطوير تلك الموارد بما يتلائم مع الإمكانات المحدودة لمعظم الدول العربية، وهذا ما سوف يُناقش من خلال المبحث الآتي.

المبحث الثاني: دور التعليم المستمر في تطوير الموارد البشرية

المحور الأول: ماهية التعليم المستمر

إن مفهوم التعليم المستمر ليس مفهوماً مستحدثاً جاءت به التربية الحديثة، بل هو مفهوم قديم قدم الحضارات، فقد نادت الحضارات القديمة والديانات السماوية بفكرة التربية المستمرة كمطلب وضرورة لاستمراريتها. فمبدأ التعليم المستمر التغيير النابع من التغير المصاحب للحياة بشتى مجالاتها (الياس، ١٩٩٩، ٢٢)، ومما قاله "جون ديوي" في هذا النوع من التعلم: إن التعلم الحقيقي يأتي بعد أن نترك المدرسة، ولا يوجد مسوّغ لتوقفه قبل الموت (بركات، ١٩٨٨، ١٤).
ويأخذ التعليم المستمر عند بعض المفكرين (فورتز، ١٩٨٧، ١٣٠) معنى التدريب من أجل التغيير، وتعزيز التعلم الذاتي على مستوى كل من الفرد والجماعة. ولا يعني وصفه بمستمر، أنه ليس له حد يقف عنده، فهو قد يتوقف، ولكنه لا يلبث حتى يبدأ مجددا نظراً لحاجة تطرأ، سواء أكانت ممثلة في ظروف البيئة والمجتمع أم مستجدات الحضارة، لا سيما التقنيات التي يتوصل إليها العقل البشري من حين لآخر، مما يستدعي استمرار التدريب؛ كي لا تستبد بالمجتمع الحاجة، ولكي يتمكن من مواكبة العصر. وللتعليم المستمر عدة مصطلحات تطلق عليه منها: التربية مدى الحياة "Lifelong Education"، والتربية المستمرة "Continuin" Education"، والتربية الدائمة "Education Permanente"، والتعليم المستمر "Continuous Learning". وكل هذه المصطلحات تتفق على أن التربية عملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة معينة من العمر، أو تنحصر في مرحلة دراسية محددة، متلاحمة مع سياق الحياة. والتعليم المستمر يعني ببساطة إتاحة فرص تعليمية مستمرة طول حياة الأفراد، وذلك بقصد تنمية جميع أفراد المجتمع وتطويرهم ليتمكنوا من تحقيق التكيف مع المتطلبات الحضارية، وحتى يكون بمقدورهم التفاعل مع برامج التنمية، ولكي يتضح مفهوم التعليم المستمر سوف تستعرض الباحثة بعض العناصر المرتبطة به على النحو الآتي:

أولاً: خصائص التعليم المستمر: يتميز التعليم المستمر ببعض الخصائص التي تتمثل فيما يأتي (Dave,1974.93:105):
١- الكلية أو الشمولية Totality: وهذا يعني أنها تشمل جميع مراحل الإنسان من المهد إلى اللحد، وجميع أنواع التعلم الرسمية وغير الرسمية.
٢- التكامل Integration: ويقصد به التكامل بين جميع مصادر المعرفة والتربية من البيت والمجتمع والمدرسة ومراكز التدريب وغيرها مما يشكل عملية التعلم والتربية.
٣- المرونة Flexibility: وهي تتماشى مع متغيرات العصر ومتطلباته في ما يعلم، وكيف يعلم؟ ولمَ يعلم؟ .(Gropley Allan, 2001, 13)
١-الديمقراطية Democratization: وهي تؤكد حق جميع الناس في التعلم بغض النظر عن الفروق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقلية، فهي تربية للجميع.
٢- تحقيق الذات Self-fulfillment: أي أن هذا التعليم يسعى لأن يكون الفرد محققاً لذاته ومطوراً لها؛ ليعيش عيشة متناسقة مع ما يفرضه المجتمع والعصر، وتكيفه مع العوامل المحيطة.
٣- الاستمرارية Continuation: وتعني استمرارية التعلم مدى الحياة والاطلاع على كل ما هو جديد لملاحقة التطورات المتسارعة.

ثانياً: الأصول الدينية للتعليم المستمر: دعا الدين الإسلامي الحنيف وما تبعه من حضارة إلى فكرة "التربية المستمرة"، وقد كان التركيز على الحث على طلب العلم واضحاً، فالعلم يعد من أهم دعائم الدين وطلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة، وهو فرض لا يحده الزمان أو المكان. وقد أكد الدين الإسلامي ضرورة التعليم المستمر في حياة المسلم للوصول إلى أرقى مراحل الإيمان، ويتضح ذلك من خلال مواضع متعددة كما في قوله تعالي: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ) (فاطر:٢٨)، وكذلك في قوله تعالى: (وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً) (الإسراء:٨٥)، وقال الله تعالى: (وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا) (طه: ١١٤)، وكذلك قوله: (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ...) (يوسف: ٧٦)، وقال تعالى: (يرفع اللّه الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) (المجادلة :١١).
وقد أشارت أيضا إلى ذلك السنة النبوية المطهرة في مواضع مختلفة، فعن أنس بن مَالك قال: عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه

قال: (طَلَبُ العِلْمِ فَرِيْضَةٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِم)، رواه ابن ماجة (٢٢٤). وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ)، رَوَاهُ مسلم في صحيحه (٢٦٩٩). وعن عبد العزيز بن أبي رواد عن عبد الله ابن عبيد، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : (الْعِلْمُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، كُلَّمَا أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا حَوَاهُ وَابْتَغَى ضَالَّةً أُخْرَى)، رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٢٢). وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: (مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ)، رواه الترمذي، وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (السلام عليكم: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)، رواه البخاري. وكل هذه الأحاديث الحاثة على طلب العلم غير محدودة بزمان أو مكان؛ مما يدل على ضرورة استمرارية التعليم لما يحققه من تمكين للفرد في حفظ دينه ودنياه.

ثالثاً: الأصول الفلسفية للتعليم المستمر: تتحدد تلك الأصول من خلال الفلسفة البراجماتية pragmatism التي تعود لزمن "هرقليطس" الذي يؤمن بفكرة التغيير المستمر، وأنه لا يوجد حقيقة مطلقة، بل تتجدد هذه الحقائق وفقا للعوامل المحيطة من زمان ومكان ومؤثرات، وتؤكد البراجماتية ضرورة مراعاة الفروق الفردية، وتوفير الحرية لكل فرد يعمل في مجال التربية، وأن المناهج الدراسية وحدات ديناميكية هادفة، والمنهج الأنسب هو حل المشكلات، وضرورة تنوع أساليب التربية. وقد تطورت هذه الفلسفة على يد "جون ديوي" الذي يرى أن التربية هي الحياة وليست إعداداً للحياة، وكأنها تقول إن الحياة كلها تربية، أي تعليم مستمر حتى النهاية التي تتحدد بنهاية الحياة، ويرى أيضاً أن التربية لا تنتهي بتخرج الإنسان من المدرسة أو أي مؤسسة تربوية أخرى مهما علت مرحلتها؛ لأننا نعيش في مجتمع دائم التغير والتطور والنمو فلا بد أن تكون البراجماتية فلسفة التغير الدائم والمستمر باستمرار الحياة (نيلز، ١٩٧٢، ١٧).

رابعاً: التعليم المستمر في العصر الحديث: يعتبر باشـــلارد (Bachelard) أول فيلسوف يقترب من فكرة (التربية المستمرة) بشكل مباشر في هذا العصر، حيث يعبر عن الثقافة التي تتوقف عند مدرسة الطفولة والشباب بأنها جامدة، ويرى أن الفكر العلمي ينمو تربوياً بصفة مستمرة، وبهذا ينبغي متابعته. ويعود التعليم المستمر بجذوره أيضاً إلى المفكر كومنيوس (Comnuise) الذي نادى في كتابه "فن التعليم الأكبر" إلى تربية عامة لكل المهنيين وجميع طبقات المجتمع لا فرق في ذلك بين رجل وامرأة ولا غني وفقير،؛ لأن في ذلك تحريرا لهم من السلبية، وزيادة لإنسانيتهم التي تنمو بالعقل والفكر والعمل (Keatings, 1986, 77). وقد رفع كومينوس شعاراً يردده التربويون، وهو «تعليم الكل للكل بشكل كلي (★★). وقال جون ديوي: "إن التربية هي الحياة وليست إعدادا للحياة"، وهي عملية اجتماعية تعد الطفل للاندماج في الحياة الاجتماعية، وتنشئته بطريقة نستطيع من خلالها خلق فرد واع ومدرك في المجتمع الذي يتطور حوله، وفي عام ١٩٦٨م حدد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو اثني عشر هدفاً لعام التربية الدولي الذي أقرته (المنظمة) أن يكون عام ١٩٧٠م ، وكان من بينها هدف (التربية المستمرة)، أما الدول الاشتراكية فتؤكد سياستها التعليمية ضرورة تجاوب النظم التعليمية فيها مع التطورات والمتغيرات الحاصلة في حجم ونوع ومستوى المعارف والمهارات وفي وسائل الإنتاج، وما يؤدي ذلك إلى تطوير المهن، وعلى ذلك فإنها تدعو إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيعاب مثل هذه التطورات والتغيرات في المجالات المختلفة، ومن تلك الإجراءات تطوير أنظمة التعليم عن بعد، وغيرها من المؤسسات التي تهتم بالتعليم غير النظامي، ولذلك نجد أن القوانين التربوية التعليمية في هذه الدول تنص على ضرورة تنظيم مؤسسات التعليم النظامية بشكل يخدم غرض (التعليم المستمر)، وإنشاء مؤسسات أخرى تخدم أغراض التعليم "عن بعد"، مثل التعليم بالمراسلة والتعليم الجزئي في المستوى الثانوي أو الجامعي أو بعد التعليم الجامعي والتعليم بعد الجامعي (إسماعيل، ٢٠١١، ٢). وفي الوقت الحاضر نضجت فكرة التعليم المستمر واتضحت مفاهيمه على المستوى العالمي، وهي الدول تسعى إلى إيجاد الإمكانات المناسبة التي تخدم هذا التعليم، وتلبي متطلباته إيمانا منها بقيمته في مواجهة هذا العصر الذي يوصف أقل ما يوصف أنه عصر الانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي؛ لذا نرى بعض نماذج الجامعات المفتوحة والدراسة عن بعد وعن طريق المراسلة والتدريب المستمر لمن هم على رأس العمل...، وما إلى ذلك من سبل تحقق أهداف هذا التعليم التي تسعى إلى مواكبة التنمية والتطور السريعين، وإذا جاز لنا أن نصوغ فلسفة التربية التي تقوم عليها ممارسات التربية الحديثة، فمن الممكن فيما أعتقد أن تكشف عن طائفة من الأسس المشتركة بين المدارس القائمة المختلفة (عبد الحميد ورشوان، ٢٠٠١، ٤٥).

خامساً: أنماط التعليم المستمر: يعد التعليم التقليدي (أو النظامي أو الشكلي أو المدرسي أو الرسمي) أحد أشكال التعليم المستمر، ولكن أبرز أشكاله هو التعليم غير النظامي، ويقصد به ما يقدم للكبار من البرامج والمساقات التي توازي في طبيعتها ما يقدم للدارسين في المراحل النظامية المختلفة، ومن مؤسسات هذا النمط مراكز محو الأمية والمدارس الشعبية والجامعات المفتوحة، وينطوي تحت التعليم النظامي مهمات التدريب التي تنظمها المؤسسات سالفة الذكر، كتأهيل المدرسين أثناء الخدمة، وتدريب المهنيين كالأطباء، والمهندسين، والفنيين في المجالات المختلفة. ومن أنماط التعليم المستمر ما يمكن أن نسميه التعليم الحر غير المحدود بشكل أو إطار، وهو ضرب من التعليم يكتسب بالتجربة ومعاركة الحياة كجزء منها، ومن مؤسسات هذا النمط: المكتبات والمساجد والنوادي ووسائل الاتصال الجماهيري والمواقع الأثرية، وغير ذلك مما يمكن أن نطلق عليه اسم الثقافة العامة، وقد ذكر حجر (١٩٩٨، ٤٤) أبرز

أنماط التعليم المستمر السائدة فيما يأتي:
- دورات التأهيل والتدريب، سواء أكانت أثناء مراحل (نظامية أو غير ذلك)، أو كانت عقبها أثناء الخدمة.
- التعليم المفتوح: وهو يمنح المتعلم بعض الحرية في اختيار الأسلوب والمكان والسرعة، وأيضًا المواد العلمية، كجامعة القدس المفتوحة، والجامعة البريطانية، والجامعات المصرية.
- التعليم عن بعد: وهو النظام الذي يكون فيه المعلم والمتعلم غير مجتمعين في مكان واحد سواء في نفس البلد أو في بلاد مختلفة، غير أنهم متصلون ببعضهم إما عبر شبكة الإنترنت، أو عن طريق المراسلة البريدية.
- الجامعة التلفزيونية، كتلك التي في الصين، وجامعة أنديرا غاندي في الهند.
- التعليم بالمراسلة، كما هو الحال في بعض الجامعات البريطانية، والتعليم بالانتساب، كجامعة بيروت العربية، وبالانتساب الموجه، كما هي الحال في جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- الجامعة (بلا جدران)، وتتمثل في التجربة التي قام بها عام ١٩٧١م معلمون من اتحاد الجامعات التجريبية ببريطانيا.
- المدارس الليلية وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- التعليم الإلكتروني: وهو التعلم باستخدام الحاسبات الآلية وبرمجياتها المختلفة سواء على شبكات مغلقة أو شبكات مشتركة أو شبكة مفتوحة، وهو تعلم مرن مفتوح عن بعد.
- التعليم الافتراضي: وهو ذلك القسم من التعليم الإلكتروني الذي يرتكز على الشبكات المفتوحة، أي أن الاتصال فيه مضمون عن طريق شبكة الإنترنت.

سادساً: أهداف ودواعي التعليم المستمر: لا يمكن أن نعتبر أهداف التعليم المستمر أهدافاً نهائية، بل هي أهداف تتجدد وتتغير وفقاً لتجدد وتغير تطلعات الإنسان وقدراته ومجتمعه وظروفه المحيطة به، لكن يمكننا أن نقف عند الخطوط العريضة من هذه الأهداف، والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمتغيرات العصر، وقد اتفق عليها مجموعة من التربويين (جبر، ١٩٩٨، ٢٢)، (الحميدي، ١٩٩٧، ١٥)، (Larsen et al, 2001,11)، وذلك فيما يأتي:
- التنمية الاقتصادية وتعزيز موارد دخل المجتمع.
- خدمة المجتمع، والأخذ به إلى مصاف المجتمعات المتقدمة.
- زيادة الحصيلة المعرفية المكتسبة على نحو مستمر طيلة حياة الإنسان، مما ينعكس إيجاباً على حياة المجتمع.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، ذلك أن برامج التعليم المستمر تُقدم للدارسين منسجمة مع ظروفهم، وهي تطرح بشكل متجدد، منهجية كانت أو غير منهجية.
- تمكين الأفراد من الارتقاء الوظيفي على طريق تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وذلك بما يتيحه لهم من تطوير قدراتهم، ورفع كفايتهم في المجالات المختلفة.
- تعليم الأفراد مهناً جديدة في ظل الانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي، وتمكينهم من التكيف مع ظروف الحياة الطارئة والمستجدة، مما يسهم إسهاماً فاعلاً في سد حاجات المجتمع، وتلبية حاجات الأفراد.
- ترسيخ المعارف والمهارات المكتسبة بوساطة أنماط التعليم التقليدية، وإسنادها بما يستجد في عالم المعرفة، إلى غير ذلك من الأغراض التي يمكن أن تتشعب في هذه الأهداف.
- إدخال مخرجات التقانة والتجربة في شتى المجالات.
- تحقيق قدر من المرونة يكفي للتكيف على المستوى الشخصي والاجتماعي مع متوالية المتغيرات التي يشهدها هذا العصر.
- رفع كفاية المعلمين ومربيهم، والقيادات التربوية والمناهج، بحيث تكون بمستوى العصر.
- تنمية مهارات النجاح في دنيا الأعمال.

ومن خلال ما سبق نجد أن كل العناصر التي توضح ماهية التعليم المستمر توضح أنه نمط من التعليم، وآلية تضع نصب عينيها خدمة المجتمع من خلال تطوير أفراده، وربطهم بكل ما هو جديد ومتطور سواء في نطاق التعليم النظامي، أو خارجه.

المحور الثاني: التعليم المستمر كأداة لتطوير الموارد البشرية أحد متطلبات بناء اقتصاد المعرفة:

تمثل التنمية البشرية أحد المؤشرات الرئيسة لاقتصاد المعرفة، والتي تُقاس من خلال البيانات المتعلقة بالتدريب والتعليم، وبالكفاءات أو بمهن العمال، ومخزون الموارد البشرية، وتنقّل الموارد البشرية (توتليان، ٢٠٠٦، ٣٠:٢٨). ففي هذا النوع من الاقتصاد تكون الموارد البشرية هي المنظمة، والناتج هو المعرفة، وبينما كان ينظر للمنظمة في الاقتصاد التقليدي كأصول ثابتة، أصبح ينظر إليها كمجموعة من الأفكار، ويعتبر العاملون فيها "رأس مال بشري وفكري" يستثمرون الوقت والجهد والذكاء في عملهم لتحقيق الأهداف (Drucker, 1997, 22). ويعتبر رأس المال المعرفي هو حصاد العقل البشري، أي بمعنى أكبر هو الحصيلة والقدرة العلمية التي يستفاد بها من البشر. والدول التي تقدمت علينا تمكنت من ذلك عن طريق أخذها بزمام الأمر في القيام بجهد كبير؛ من أجل تنمية رأس المال المعرفي لديها. واعتبرت الموارد البشرية المورد الرئيس للاقتصاد الوطني.

وقد شاع استخدام مفهوم رأس المال البشري في التسعينات، وأصبح ينظر إليه باعتباره ممثلاً حقيقياً لقدرة المنظمة على المنافسة، وتحقيق النجاح بعد أن كانت المصادر الطبيعية تمثل الثروة الحقيقية للشركات قبل هذا التاريخ. وقد اعتبرت المعرفة من وجهة نظر الاقتصاديين ليست فقط موردا من موارد المنظمة، بل أهمها على الإطلاق. فالمعرفة هي رأس مال فكري تمثلها نخبة من العاملين الذين لديهم قدرات معرفية وتنظيمية لإنتاج الأفكار الجديدة وتطوير الأفكار القديمة، ويتعلمون ويتداولون أفضل السلوكيات للعمل على إحداث التغيير والتحويل المطلوب في ممارسات منظماتهم؛ من أجل تعظيم قدرتها التنافسية (Drucker,1991,70)، وتتم تلك الجهود من خلال عوامل سميت بعوامل تشكيل رأس المال المعرفي، وتتمثل تلك العوامل فيما يلي (أبو السعود،٢٠١٠، ٤٥):

١-إدارة المعرفة: وهي قياس وعلم جديد يسهم بشكل كبير في إظهار

مبدأ التنافسية العالمية الاقتصادية، وقد أدى إلى تقسيم العالم إلى من يملكون المعرفة ومن لا يملكونها، وهذا بدوره جعل المعرفة سلعة عالمية مهمة تباع وتشترى، وأصبحت حكراً على القادرين على ابتكارها وإداراتها.

٢- التعليم العالي والتدريب المهني المتميز: لأكبر عدد، والتحصيل العلمي والمهني الأكثر كفاءة، من أجل زيادة مبدأ التمايز العلمي، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع عدد المبدعين والمبادرين وزيادة قدراتهم على الابتكار والتطوير.

٣- التكامل والتداخل بين العلوم: الذي أصبح عنصرا رئيسا ومهما في اكتساب وتطوير المعرفة، وأدى إلى ظهور مجالات جديدة، مثل التقنيات الحيوية (أنظمة التخيل والمحاكاة، والهندسة الوراثية، وإدارة المعرفة، وإدارة التقانة، والإدارة الإلكترونية، والهندسة الطبية، والتخطيط العقلي).

٤- زيادة التنافسية الاقتصادية العالمية: المبنية على المعرفة والمبادرة والسبق الزمني، واتباع أساليب المقارنة المرجعية محلياً ودولياً كعنصر أساس في ذلك.

٥- ظهور أنظمة عالمية جديدة: تحدد شروط التبادل التجاري العالمي من خلال معايير الجودة والالتزام.

ويركز الاقتصاد المبني على المعرفة على قيمة القدرات الفكرية لدى الفرد، وينظر إلى الإنسان بوصفه منتجاً للمعرفة، وهذا التحول في التركيز يجعل من الفرد حجر الزاوية في الاقتصاد، ويلقي عن كاهله مسؤولية تزويد نفسه بالمعرفة، وعلى كاهل الشركات مسؤولية إعادة تنظيم رأس المال الفكري، وعلى الحكومات أخيراً مسؤولية توفير البنية الأساسية المطلوبة وصياغة أساسيات التعليم والعمل والأسواق التي تعزز المعرفة (السويدي، ٢٠٠٤، ١١)، ومن هذا المنطلق يكتسب تدريب القوى العاملة أهمية خاصة على المستوى القومي والمستوى المؤسسي، ففي عصر الفرص العالمية، وقدرة العمالة المؤهلة على الحركة والانتقال، يعد التدريب والتعليم المستمر والمتناسب مع احتياجات المنظمة أحد الحوافز التي تقدمها المنظمات للعمال فائقي المهارة فيها لإقناعهم بالبقاء والاستمرار في العمل لديها. ويتجاوز رأس المال البشري الحواجز، شأنه في ذلك شأن المعلومات في اقتصاد المعلومات. وتسعى الأمم في "الصراع العالمي على المواهب" إلى تنمية أفضل المواهب البشرية واستقطابها والمحافظة عليها. وقد أصبحت شركات الاستقطاب الدولية صيادة خبرات ماهرة، لأن المورد الأساس في الاقتصاد المبني على المعرفة قد أصبح قابلاً للانتقال. ويتمتع الأفراد بإدراك عميق لقيمة رأس مالهم البشري والسعر العالي الذي يحظون به في الاقتصاد المبني على المعرفة. ويتمثل التحدي الرئيس في صوغ الشركات والحكومات لاستراتيجيات فاعلة لتنمية الموارد البشرية؛ من أجل تفعيل هذه الثروة واستخلاص أقصى فائدة ممكنة من هذا المورد؛ لكي تعزز مركزها في الاقتصاد المبني على المعرفة (صبري، ٢٠٠٥، ٨:٩).

وقد جاء في وثيقة إعلان المبادئ في القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة بجنيف في الفترة (١٠-١٢) ديسمبر ٢٠٠٣، أن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ورفاهيتها، وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد.

ويُعد التعليم المستمر بما يتضمنه من تعليم البالغين وإعادة التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد...، وغير ذلك من الخدمات، أداة يمكنها أن تسهم إسهاماً جوهرياً في الإعلاء من قيمة القدرات الفكرية لدى الأفراد، وزيادة قابلية التوظيف، وأن تساعد الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة. إن تحقيق طموح البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، يعتمد إلى حدٍ كبير على زيادة بناء القدرات في مجالات التعليم والدراية التكنولوجية والنفاذ إلى المعلومات، وهي جميعها من العوامل الرئيسة في تحديد درجة التنمية والقدرة على المنافسة(*)؛ لذا فإنه من الضروري على المنظمة أن تبني رأس مالها المعرفي بتنمية مواردها البشرية، من خلال التعليم المستمر الذي يمكن أن تبرز أدواره عن طريق المنظمات فيما يأتي (بختي، ٢٠٠٠، ٢٧٣: ٢٧٤):

١- غرس وتنمية عمالة المعرفة: بتعليم الفرد كيف يتعلم؟ وأين يجد المعرفة؟ وكيف يستغلها؟

٢- الاحتفاظ بالمعرفة داخل المنظمة: باستخدام نظم المعلومات، للحفاظ على المعرفة وتداولها بين أفراد المنظمة لتتفاعل فيما بينهم لإنتاج معرفة جديدة تسهم في صنع الخبرات، وتكوين رأس مال المنظمة الفكري.

٣- إدارة وترشيد العقول: حيث يتحول المدير من آمر إلى مرشد يدعم روح الفريق ويشجع التجديد، ويؤمن بالتجربة والخطأ ويدير عقول مبتكرة يستغلها أفضل استغلال بأن يضعها دائمًا في حالة التحدي، بحيث يفجر طاقاتها عن طريق التعليم المستمر والفاعل.

ويمكن أيضا الإسهام في تكوين رأس المال البشري، من خلال التعليم المستمر من قبل الحكومات، كما يأتي (عبد الرحمن، ٢٠١٠، ٧٧):

- تحقيق التعليم المستمر للقوى العاملة والوصول بها إلى مهارات رفيعة المستوى.
- التركيز على الإبداع بما يشجع الاعتراف الدولي للاعتمادات الممنوحة للمؤسسات التعليمية في بلد ما.
- الاستمرار في التعليم لتحديث القدرات الفردية واكتساب المعارف والمهارات الجديدة.
- تحديث التعليم بهدف تجديد معارف الأفراد والتفاعل مع الابتكارات على صعيدي المنتجات والخدمات.

وبهذا فإن التعليم المستمر مدى الحياة بمفهومه وسماته التي سبق توضيحها في المحور السابق يُعد أحد الأركان الرئيسة لمجتمع المعرفة (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣، ٤٤)، بل يحدد الباحثون التعليم المستمر كأحد الخصائص والسمات التربوية لمجتمع المعرفة (حيدر، ٢٠٠٤، ٦: ١٧)، لأنه يمثل الأداة الفاعلة في التطوير الحقيقي للموارد البشرية التي تمثل أحد المؤشرات الرئيسة لاقتصاد المعرفة، لذلك يزداد استثمار الدول في المعرفة والمعلومات، من خلال الصرف على التعليم والتدريب والتطوير

في القطاعين العام والخاص، وتعتمد الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة وقدرة البلد التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، فالتعليم لا يعني فقط استخدام التكنولوجية الحديثة للوصول إلى المعرفة الشاملة، وإنما يعني أيضاً استخدامها للاتصال مع الآخرين من أجل الإبداع، ففي الاقتصاد المعرفي يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم ومشاركة الإبداع، ومن هنا برزت أهمية التعليم المستمر في كونه الطريق الوحيد لنشر المعرفة، فلا تكون حكرًا على فرد دون غيره أو مجموعة دون الأخرى، وإنما يحول المنظمة بأسرها إلى آلة تعلم مستمر ومرن في أي وقت وفي أي مكان وعلى جميع المستويات ولمختلف القدرات.

المبحث الثالث: بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية

لكي يتم وضع استراتيجية لبناء اقتصاد معرفي بالدول العربية، لا بد أن يُدرس واقع هذا الاقتصاد أولاً في تلك الدول، من خلال مؤشرات دقيقة يمكن من خلالها الوقوف على إمكاناته وإنجازاته ومحطة وصوله في هذا المجال. ومن خلال مراجعة الأدبيات السابقة نجد أن أغلب الباحثين اتفقوا على أربعة مؤشرات وهي: البحث والتطوير، الذي يمكن الحكم عليه من خلال معرفة المخصصات المالية لهذا المجال وفرق العمل المستخدمة، والتعليم والتدريب، الذي يعبر عن رأس المال البشري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يدر أرباحا إنتاجية، ويُعزز ظهور صناعات جديدة كالتجارة الإلكترونية، والبنية الأساسية للحواسيب، التي تبين عدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتبية (توتليان، ٢٠٠٦، ٢١: ٢٢)، وسوف تلقي الباحثة نظرة على واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء بعض هذه المؤشرات، من خلال المحور الآتي:

المحور الأول: نظرة على واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية:

بالرغم من تصنيف الدول العربية بصورة عامة في المستوى البدائي لمستويات مؤشر اقتصاد المعرفة (إسماعيل، ٢٠٠٤، ٤٣) إلا أن موقفها جميعها من الاقتصاد المعرفي ليس متشابها، فمعظم البلدان العربية فوجئت، على غرار بقية البلدان النامية، بالمعطيات الجديدة على الساحة العالمية لعصر الاقتصاد المعرفي؛ مما أدى بالعديد منها إلى الإسراع باعتماد توجهات السوق العالمية دون أن تركز على سياسات واستراتيجيات شاملة في مجال الاتصال وتبادل المعلومات، ودون أن تكون لديها الأرضية المنهجية والقانونية اللازمة (زين الدين، ٢٠٠٤، ٤٧)؛ ويرجع افتقارها لوجود مثل تلك السياسات والاستراتيجيات إلى غياب المؤسسات الوطنية المسؤولة عن التقانة الحديثة في هذا المجال، وعدم الاهتمام الكافي لبعض الدول العربية بإنشاء التقانة وتطويرها؛ نظراً لوجود أولويات تنموية أخرى، ولأسباب اقتصادية في بعض الأحيان كاعتماد نمط الإنتاج السائد فيها على استنضاب المواد الخام، وعلى رأسها النفط، وهو ما يسمى الاقتصاد الريعي، وتركز الإنتاج في الأنشطة الأولية كالزراعة والسلع الاستهلاكية.

وفي الوقت الذي يسير العالم في طريقه إلى التحول من مجتمع ذي اقتصاد صناعي إلى مجتمع ذي اقتصاد معلوماتي، لا تزال الدول النامية، ومنها أقطارنا العربية، تسعى للوصول إلى مجتمع ذي اقتصاد صناعي (جريس، ٢٠١٠، ٢٨٢)، وتنهج نهج الموجة الثانية، وهو ما يضعف الطلب على اقتصاد المعرفة، ويهدر فرص إنتاجها محلياً، وتوظيفها بفاعلية في النشاط الاقتصادي، وكذلك تدني معدلات النمو الاقتصادي وصغر حجم الناتج المحلي الإجمالي، فأكثر المشروعات صغيرة وغير نظامية وتقليدية وفاقدة للصلة بينها، وكثافة المعرفة؛ مما يؤدي إلى تدني القيمة المضافة للابتكار والمعرفة في العملية الإنتاجية لتلك المشروعات. بالإضافة لتدني مستوى التنافسية للاقتصادات العربية، بسبب استحواذ القطاع العام على النشاط الاقتصادي وغياب الشفافية والمساءلة وقلة الانفتاح واعتماد الحماية؛ مما أدى إلى إضعاف حافز الإنتاجية وتوظيف المعرفة في هذا الشأن، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية للعامل في البلاد العربية. وقد أشار (تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية، ٢٠١١، ١٠) أنه في الفترة من عام ٢٠١٠- ١٩٩٠، لم يصنف أي بلد عربي ضمن الدول العشر الأعلى مكانة في دليل التنمية البشرية. بالإضافة إلى عدم المساواة في الثروة والدخل، ممّا يعني أنّ هناك حاجة ملحة لتطبيق مجموعة من التدابير الفورية للحيلولة دون المزيد من تفاقم عدم المساواة، مثل التطبيق الفاعل للضرائب التصاعدية، وبخاصة ضرائب الدخل، والملكية والضرائب على أرباح رأس المال، ويمكن للدولة أيضا أن تضع حدا أدنى للأجور، وتعزز الحماية الاجتماعية، وهذا يؤثر جوهرياً في النمو الاقتصادي وفي تخصيص الموارد لاكتساب المعرفة، فالبيانات تشير إلى تركز الدخل والثروة في أيدي فئة محدودة، رغم تحقق نمو اقتصادي مقبول في العديد من البلدان العربية، وهذا ما يفسر ضعف الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في البلاد العربية. بالإضافة إلى أنه لا تزال ثمة تحديات كبيرة تتعلق بالالتحاق بالتعليم وجودته؛ حيث ما زال النظام التعليمي في الدول العربية يعاني من صعوبات كبيرة، ويخفق في تزويد الشباب بالكفاءات اللازمة للنجاح والانضمام إلى النشاط الاقتصادي (تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية، ٢٠٠٩، ٢٢، ٤٥)؛ والذي قد يرجع إلى تدني متوسط الإنفاق على التعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٥,٣٪ من الإنفاق الإجمالي في الوطن العربي حسب إحصائية ١٩٩٥- ٢٠٠٣ (تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية، ٢٠٠٩، ٣٥).

وقد أشار تقرير (مؤشر المعرفة العربي، ٢٠١٥، ١٤٩: ١٧٩) إلى تأخر مؤشر البحث والتطوير في العالم العربي عن مؤشرات القطاعات الأخرى، وأرجع ذلك لمجموعة من العوامل لخصها فيما يأتي:

- غياب ثقافة البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية والخدمية؛ مما يؤدي إلى صعوبة تطبيق نتائج البحث والتطوير في هذه المجالات، ومن ثم تراجع إمكانات إنتاج المعرفة والابتكار التكنولوجي في العالم العربي.
- ضعف الارتباط بين مؤسسات البحث والتطوير (عرض الخدمات

البحثية) من ناحية، والشركات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع المدني (الطلب على الخدمات البحثية) من ناحية أخرى.

- القصور الواضح في قدرات خريجي المؤسسات التعليمية في مجال البحث والتطوير، كأحد متطلبات أسواق العمل في العصر المعرفي في الألفية الثالثة.

- قصور البنية التحتية البحثية في العالم العربي، وعدم مواكبتها للتوجهات الحديثة، وعلى وجه الخصوص، البنى البحثية الرامية إلى ربط البحث والتطوير بالمجتمع (مثل المنتجعات العلمية، ومراكز الابتكار البحثي، والحاضنات الصناعية).

وقد أظهر التقرير ذاته التفاوت بين الدول العربية في مؤشرات اقتصاد المعرفة، كما توضحها الإحصائيات في الجدول التالي:

ومن الجدول يتضح التفاوت بين الدول العربية، بخاصة مؤشر البحث والتطوير والابتكار، ويتبين أن أغلب المؤشرات ترتفع في الدول المنتجة للنفط.

وعلى الرغم من انخفاض مؤشرات الاقتصاد المعرفي كلها في بعض الدول أو بعضها في دول أخرى، إلا أننا نجد من جانب آخر أن هناك تطورات تعكس جوانب إيجابية في إمكانية تحقيق منجزات من الممكن أن تسهم في نقل الوطن العربي إلى عصر الاقتصاد المعلوماتي، فمثلاً نجد أن شبكات الإنترنت التي انتشرت في الوطن العربي في العقد الأخير من القرن الماضي يزيد عدد مستخدميها يوما بعد يوم، رغم تفاوت العدد من بلد لآخر لأسباب كثيرة، مثل الوضع الاقتصادي وعدد السكان والتسهيلات القانونية...إلخ. حيث بلغ عدد المستخدمين في مطلع عام ٢٠٠٠ في مصر حوالي ٤٤٠ ألف مستخدم، وتليها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ ٤٠٠ ألف مستخدم، والسعودية ٣٠٠ ألف مستخدم، ولبنان ٢٣٠ ألف مستخدم (مصطفى، ١٩٩٩، ١٧)، ولقد تضاعف ٢٣ مرة منذ عام ٢٠٠٠ حتى نهاية العام الماضي ٢٠١١، وذلك تبعاً للأرقام التي نشرها الموقع العالمي الإلكتروني "إنترنت وورلد ستاتس"، ويتوقع أن يبلغ نحو ٢٢٦ مليون مستخدم بحلول العام ٢٠١٨، أي ما يقارب ٥٥٪ متفوقة

بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية ٢٠١٥

الدولة	مؤشر الاقتصاد	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر البحث والتطوير والابتكار
الإمارات	٧٧,٦٠٪	٧٧,٤٧٪	٥٠,٠٧٪
السعودية	٦٤,٧٢٪	٦٩,٥٩٪	٥٦,٨٤٪
البحرين	٦٢,١١٪	٣٦,٢٨٪	٦٩,١٢٪
الكويت	٤٢,٧٦٪	٥٦,٢١٪	٣٦,٦٢٪
لبنان	٤٧,٥٩٪	٤٣,٤٦٪	٣٥,٢٩٪
مصر	٤٣,٧٣٪	٤٠,٧٣٪	٢٧,١٠٪
الأردن	٥٨,٨٥٪	٥٥,٥٩٪	٣٩,٥٣٪
الجزائر	٢٥,١٦٪	٢٥,١٦٪	٢٢,١٧٪
تونس	٤٦,١٧٪	٤٦,١٧٪	٤٤,٧٢٪
موريتانيا	٣٣,٤٥٪	٢٠,٨٤٪	١٥,٦٠٪
اليمن	٢٨,١١٪	٢٣,٩٩٪	١٣,١٦٪

المصدر: (تقرير مؤشر المعرفة العربي، ٢٠١٥، ١٤٢: ١٨٥)

بـ ٧٪ تقريباً على معدل النمو العالمي المتوقع والبالغ ٣,٦ مليار مستخدم، وهذا ما ينطوي عليه نمو في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية في إطار جهودها الحثيثة لبناء اقتصاد متكامل قائم على المعرفة، وذلك وفقًا لـ "تقرير اقتصاد المعرفة العربي ٢٠١٥-٢٠١٦"، والذي تمّ إعداده من قبل «أورينت بلانيت للأبحاث" (Orient Planet Research)، ويقدّم التقرير بيانات شاملة حول الاتجاهات السائدة والناشئة ضمن اقتصاد المعرفة، مسلطاً الضوء على التوجه المتزايد نحو الاستثمار على نطاق واسع في تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويرصد التقرير أيضاً التطوّرات الحاصلة على صعيد البحث والتطوير، والتي تظهر بوضوح في تنامي أعداد براءات الاختراع المسجلة في العالم العربي، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، التي تميزت على مستوى الدول العربية، حيث منح المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية (٨٥٨) براءة اختراع للمملكة، لتحتل بذلك المرتبة ٢٩ على مستوى العالم، وحلت دولة الكويت في المرتبة الثانية بواقع ٢٧٢ براءة اختراع، في حين جاءت مصر ثالثاً وبواقع ٢١٢ براءة اختراع...، ويتناول التقرير العوامل الدافعة للتوسع الديناميكي الذي يشهده اقتصاد المعرفة، والذي يُعزى في المقام الأول إلى الجهود المبذولة من الدول العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي، والتحول بعيداً عن الاقتصادات المعتمدة على النفط، والتي كان لها الأثر الأكبر في إطلاق مبادرات رائدة تستهدف تبني أحدث الابتكارات التقنية ضمن القطاعات الاقتصادية الرئيسة.وأشار أيضا التقرير إلى أن الدول العربية تتجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال تحسين قطاعها التعليمي، عبر تبني التقانة الحديثة، والاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد برامج قوية للبحوث والتطوير وتحسين بيئة الأعمال بشكل عام. وقد تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الست التصنيف العام في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي خلال العام ٢٠١٥، وجاءت البحرين في المرتبة الأولى، بعد أن سجلت ٧٤,١٥٪ في معدلات استخدام شبكة الإنترنت، فيما حققت الكويت أعلى نسبة في انتشار الهواتف النقالة بـ ١٩٤,٦٢٪.

ومن ناحية الأداء الإلكتروني العربي قامت "مدار للأبحاث والتطوير" و "أورينت بلانيت" بإنشاء مؤشر الأداء الإلكتروني العربي استناداً إلى ستة مؤشرات عالمية مهمة، وهي مؤشر التنافسية العالمية (GCI)، ومؤشر الجاهزية الشبكية (NRI)، ومؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI)، ومؤشر الابتكار العالمي (GII)، ومؤشر اقتصاد المعرفة (KWI)، ومؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (E-Government Development Index). وبالنسبة لمؤشر الأداء الإلكتروني العربي للعام ٢٠١٣-٢٠١٤، تصدرت البحرين دول مجلس التعاون الخليجي بمتوسط بلغ ٦٦,٥٥ نقطة تلتها دولة الإمارات بـ ٦٥,٦٨ نقطة. ومن ناحية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي تصدرت البحرين مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام ٢٠١٣ مسجلة ٣,٠٨ نقطة، وبذلك تكون من بين أفضل ٥ دول في كافة قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك

حصولها على المرتبة الأولى في معدل استخدام الإنترنت، والمرتبة الثانية في معدل استخدام الهاتف المحمول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجاءت قطر في المرتبة الثانية مسجلة ٢,٩٥ نقطة، واحتلت المرتبة الثالثة في معدل استخدام الهواتف النقالة، والمرتبة الرابعة في معدل استخدام الإنترنت. وأشار التقرير إلى سلة أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تتضمن ثلاث مجموعات للتعرفة وهي: تعرفة الهاتف الثابت، وتعرفة الهاتف المحمول، وتعرفة خدمات النطاق العريض للإنترنت. وتأتي قطر في المرتبة الأولى في العالم العربي والثانية على مستوى العالم عند مقارنة الدخل القومي الإجمالي مع سلة أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنسبة ٠,٤٪ شهرياً من الدخل القومي الإجمالي لإنفاق الفرد على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحتل الإمارات المرتبة الثانية في العالم العربي بنسبة ٠,٥٪ من الإنفاق على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعند مقارنة الحد الأدنى للأجور مع سلة أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن قطر تأتي في المرتبة ١١ في العالم العربي بنسبة ١٢,٢٪ من الحد الأدنى للأجور التي تنفق على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين تأتي دولة الإمارات في المرتبة الأخيرة، وبنسبة إنفاق ١٥,٤٪ من الحد الأدنى للأجور على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأشار التقرير أيضاً إلى التصنيف الأكاديمي للجامعات العربية، حيث تم خلال عام ٢٠١٣ إدراج خمس جامعات عربية منها أربع جامعات سعودية هي: جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك فهد للبترول وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى جامعة مصرية هي جامعة القاهرة ضمن تصنيف شنغهاي الأكاديمي للجامعات العالمية. وأخيراً تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والمرتبة ١٩ عالمياً بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي البالغ ٧٤٥,٣٠ مليار دولار، تليها الإمارات بناتج محلي إجمالي يبلغ ٣٩٨,٣٢ مليار دولار.

ومما سبق يمكن استخلاص أن وضع الوطن العربي فيما يخص تحقق مؤشرات اقتصاد المعرفة يُعدّ منخفضا أو متدنيا في بعض الدول، وهو متحقق بدرجات تختلف من دولة لأخرى، ويرتفع في بعض المؤشرات، بخاصة في دول الخليج، إضافة لتوافر محاولات ومبادرات إيجابية لتحقيق اقتصاد معرفي.

ومن خلال الإطار النظري للبحث يمكن استخلاص أن اقتصاد المعرفة يعتمد على الإنسان كفاعل أساس؛ إذ هو المسؤول عن الإبداع الفكري والمعرفي والمادي، وهو الغاية المرجوة من التنمية البشرية كحجر الزاوية في اقتصاد المعرفة، وهو عضو فاعل يؤثر ويتأثر ويبدع لنفسه ولغيره، حيث إن المعادلة الاقتصادية الجديدة تعتمد أساساً على المعرفة والكفاءات والمهارات، أي على التقدم العلمي ونشر الابتكار والاستمرار في التجديد والتحديث، ومن هنا كان تركيزنا من خلال المبحث التالي على بناء قاعدة لرأس المال البشري، أي تنمية الموارد البشرية الذي يعد استراتيجية ذات أولوية مطلقة، ويجب أن يتم ذلك من خلال أحد الأساليب المستحدثة التي بمقدورها تلبية متطلبات عصر واقتصاد يتسم بالتجدد والتغير المستمرين، وما يتبعه من الاستمرار في اكتساب العلم والمعرفة مدى الحياة، وهو ما يحققه أسلوب التعليم المستمر.

المحور الثاني: الاستراتيجية المستقبلية المقترحة لتحقيق بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية

ستقوم الباحثة في هذا المحور باقتراح استراتيجية تعليمية مستقبلية شاملة تؤدي إلى حراك علمي ومعرفي تستند في جوهرها إلى تفعيل دور التعليم المستمر، كأحد الأساليب التعليمية المانحة للمعرفة الملائمة لطبيعة متطلبات العصر الحالي والمستقبلي، وقد استُخلصت هذه الاستراتيجية بناءً على ما توصلت إليه الباحثة، من خلال الإطار النظري للدراسة وقراءاتها في هذا المجال، وترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور الآتية:

أولاً: أهداف الاستراتيجية: تهدف هذه الاستراتيجية إلى ما يأتي:

- إعداد المختصين في المجالات المختلفة للإنتاج والخدمات، وتزويدهم بالقدرة على تحمل مسؤولياتهم تجاه تطور مجتمعاتهم.
- تكوين الكفاءات العلمية في مجالات البحث العلمي؛ لتوجيه الأنشطة البحثية؛ لإيجاد حلول للمشكلات المزمنة في المجتمعات عن طريق البحوث التطبيقية والاستشارات الفنية.
- إثراء وتنمية المعرفة.
- استكشاف طرق وتقنيات إبداعية للتعلم.
- الإسهام في تقدم الذكاء الإنساني ونشر وتطوير المعرفة.
- إعداد الخريج ليؤدي دوراً رائداً وقيادياً في المجتمع، وجعله قادراً على تحمل المسؤولية والإسهام في حل المشكلات عن طريق التفكير الإبداعي والعمل الجماعي والتطوير الذاتي.
- ربط البرامج الأكاديمية والتخصصات بالمتطلبات الفعلية لبيئة العمل المحيطة بالجامعة. ويكون هذا عن طريق إيجاد مشاركة فاعلة وتعاون بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل.
- إعداد كوادر قيادية للمؤسسات، تدعم ثقافة تشجع التعلم والإبداع والمشاركة في المعرفة لدى العاملين.
- نشر ثقافة التدريب والتعليم المستمر في المؤسسات الخاصة والحكومية، وتوفير متطلبات تطبيقهما.

هذا وسوف ترتكز الاستراتيجية لتحقيق تلك الأهداف بشكل أساس على تفعيل دور التدريب والتعليم المستمر بشتى أنماطه وصوره في تطوير الموارد البشرية؛ بما ينعكس على تحقيق تلك الأهداف.

ثانياً: القدرات المتطلبة للموارد البشرية لتحقيق أهداف الاستراتيجية

لتحقيق الأهداف السابقة للاستراتيجية يجب أن تنمّى بعض القدرات في الكوادر البشرية، وتتمثل فيما يأتي:

- قدرات أكاديمية: توافر الجدارة الأكاديمية.
- قدرات أساسية: الإلمام التام باللغة الإنجليزية والحاسب الآلي.
- قدرات الاتصال: الإلمام بمهارتي الاستماع والتحدث.
- قدرات فكرية: القدرة على التفكير النقدي والإبداعي ومهارات حل المشاكل.
- قدرات تطويرية: الدافعية والقدرة على تطوير الثقة بالنفس،

ورسم الأهداف والتخطيط للمستقبل الوظيفي.
- قدرات قيادية: القدرة على القيادة والعمل في إطار الفريق.
- قدرات اقتصادية: الإلمام بآليات السوق بما تشمله من مبادئ الاقتصاد والمفهوم الجديد للسوق العالمية، وتوفير متطلبات التطوير.
- قدرات وظيفية: امتلاك مواصفات النجاح في دنيا الأعمال، وتقدير قيمة الوقت والاهتمام بالعمل الجماعي، وتنمية المهارات والمواهب الشخصية، والاهتمام بكل جديد في التكنولوجيا.

ثالثاً: آليات تحقيق الاستراتيجية

هناك مجموعة من التغيرات الهيكلية التي لا بد من تحقيقها لكي تتحقق تلك الاستراتيجية، وهي تشمل مجالات (التقنيات- تكنولوجيا المعلومات- مناهج التعليم- طرق التدريس- دور الجامعة- البحث العلمي- الإعلام- التوسع في تخصصات معينة) وتحدد الإجراءات المقابلة لتحقيقها على النحو الآتي:

١- تطوير الأنظمة والبنى المؤسسية في التعليم، والبحث العلمي، والتطوير التقني؛ لتتناسب ومتطلبات التعليم المستمر، ويكون ذلك من خلال إنشاء أنظمة وبنى مستقلة تخصصية في مجال تطوير الموارد البشرية نحو الاقتصاد المعرفي، وتقترح الباحثة إنشاء وزارة مستقلة لتطوير الموارد البشرية فقط، تنبثق منها عدة مراكز تخصصية، ويُستعان بهيئة استشارية عالمية متخصصة في هذا المجال لوضع الهيكلة وتحديد الأهداف.

٢- الكشف عن القدرات الإبداعية وبنائها، ويتحقق ذلك من خلال تحديث المناهج التعليمية بما يؤدي إلى بناء ثقافة معرفية، واكتساب مهارات التفكير الإبداعي والنقدي بدءا من المراحل المبكرة للتعليم، وتدعيم التعليم المستمر مع بداية تلك المراحل.

٣- حشد القدرات والإمكانات العلمية والتقنية لتتعاون مع وزارة التنمية البشرية، ومن ثم العمل على دعمها وتوجيهها نحو الأولويات والاحتياجات؛ لتحقيق التعليم المستمر وتفعيله على أعلى مستوى، وابتكار آليات وأنماط جديدة.

٤- تحسين مستوى الدراسات وبرامج التدريب المستمر والاستشارات العلمية بما يتلاءم مع أفضل الممارسات العالمية، وتقترح الباحثة إقامة مركز استشاري من الكوادر والخبراء الذين تمت تهيئتهم، على أن يتبع وزارة الموارد البشرية، ويقدم خدماته البحثية والمعرفية للعملاء من الشركات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

٥- الارتقاء بالبحث العلمي، ويكون ذلك من خلال تطبيق البحوث النظرية، وتوفير البيئة المناسبة للإبداع والابتكار والتطور والبحث؛ بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء مركز لمصادر المعلومات مجاني تابع لوزارة التنمية البشرية؛ لتوفير المعلومات والبحوث المتقدمة في كافة المجالات، واعتماد البنى التحتية للمركز على الأقراص المدمجة وقواعد البيانات الشبكية Networked Database، وتطوير البحوث العلمية وبخاصة بحوث نظم المعلومات، والتجارة الإلكترونية السليمة، ودعم البحوث القائمة في مجالات اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات، مثل بحوث معالجة اللغات الطبيعي Natural language processing، وبحوث فرز وتصنيف المعلومات العربية وفهرستها آلياً، وبحوث تحليل النصوص العربية، وتركيب الكلام وتعرف الكلام والبحوث الحاسوبية في المجالات المعجمية والصرفية والنحوية والدلالية، وبحوث هندسة التعريب، والترجمة الآلية.

٦- نشر فكر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها في المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال الآتي:

أ- تطوير السياسات التعليمية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين، وإدارة وتنظيم المؤسسات التعليمية، دعماً لمفهوم التعليم مدى الحياة.

ب- وضع مشاريع رائدة لتوضيح تأثير أنظمة توصيل التعليم البديلة القائمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة تحقيق مقاصد "التعليم للجميع"، بما في ذلك مقاصد محو الأمية الأساسية.

٧- إنشاء وظائف جديدة تلبي المتطلبات الوظيفية لعصر المعرفة، وتأهيل الكوادر لتلك الوظائف من خلال التدريب.

٨- إنشاء مركز لتعليم اللغات يتبع لوزارة التنمية البشرية.

٩- تفعيل دعم دور الجامعة ووظيفتها التعليمية والبحثية والمعلوماتية، بحيث تكون قادرة على الاستجابة بفاعلية لحاجات التعليم والتدريب المتغيرة، وتكييفها بما يلاءم المتغيرات التي طرأت على التعليم العالي، وتبنّي عصر المعلوماتية، وترى الباحثة أن يكون ذلك من خلال ما يأتي:

أ- تعزيز مواصفات الخريج في عصر العولمة، من خلال تطبيق برامج السنوات الأولى في الجامعة التي تدعم الطالب الجامعي بمهارات وقدرات تؤهله للاستفادة القصوى من برامج التعليم الجامعي، وتدريبه وتعويده على الإبداع والابتكار وتنمية مهارات التفكير لديه، وتطبيق مفهوم التعليم المعتمد على الأداء performance-based education. وتعويد الدارسين على ممارسة التعليم المستمر مدى الحياة، وأن تنتهج الجامعة طرائق تعليمية معاصرة، مثل تعلم النظراء Peer Learning، والتعلم الموجه ذاتياً Self-directed Learning، والتعلم بالتجربة والواقع Experimental and Real-World Learning، والتعلم القائم على الموارد والمشكلات Resource and Problem-Based Learning، والممارسة المنعكسة Reflective Practice، والوعي الذاتي النقدي Critical Self Awareness، والتعلم بلا حدود بحيث يتمكن الطالب في مرحلة مبكرة من اكتساب المهارات المتطلبة لهذا العصر، وبخاصة التعليم الذاتي كأحد متطلبات التعليم المستمر.

ب- الإعداد الاجتماعي والإنساني للطلاب؛ وذلك لبناء شخصية مستقلة قادرة على الاعتماد على النفس والتعليم المستمر، وذات تفكير منطقي في معالجة المشاكل بوجه عام.

ج- التوسع في تخصصات العلوم والرياضيات، وإنشاء تخصصات نادرة متفرعة منها تخدم المعرفة.

د- تحديث دور الجامعة بحيث تقوم بتقديم خدمات التعليم المستمر الآتية:

- التأهيل المهني: وهو المدة التدريبية التي يقضيها الطالب بعد

تخرجه من الجامعة، ويبنى على متطلبات مهنية معينة متاحة في سوق العمل.
- التأهيل الوظيفي: وهو المدة التدريبية التي يقضيها الطالب بعد تخرجه من الجامعة، ويبنى على متطلبات وظيفة محددة لجهة محددة.
- التدريب أثناء الخدمة: وهي كافة المناشط الرسمية وغير الرسمية التي تنظمها الجامعة لخريجيها؛ من أجل تنمية معارفهم وتطوير أدائهم وتحسين مستواهم بما فيها الحصول على شهادات عليا.
الاهتمام بالبحوث العلمية، حيث إن الجامعات التي اهتمت بالبحوث العلمية أصبحت قادرة على إنتاج المعرفة وبراءات الاختراع.

المراجع

أبو السعود، محمد سيد،(٢٠٠٩)، تطوير التعليم ودوره في اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد: صناعة التعليم للمستقبل، في الفترة من ١٦-١٨ مارس، الرياض.

أبو الشامات، محمد أنس،(٢٠١٢)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول،٦١٠، ٥٩١.

أبو العلا، سهير عبد اللطيف، (٢٠١٣)، دور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة: رؤية مقترحة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم مج٦، ع٢، ٥١٩- ٦٣٥.

أبو العينين، خليل مصطفى وآخرون، (٢٠٠٣)، الأصول الفلسفية للتربية :قراءات ودراسات، دار الفكر: عمان.

أبو زيد، أحمد، (٢٠٠٥)، المعرفة وصناعة المستقبل، دار الكتاب العربي: الكويت.

إسماعيل، علي نور الدين، (٢٠٠٤)، اقتصاد المعرفة من منظور رياضي: الدول العربية حالة للدراسة، المجلة الاقتصادية السعودية، ع١٧، ٤٠- ٦٥.

الأنصاري، عيسى، (١٩٩٩)، دور مراكز خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل، اللقاء الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع بالجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الحميدي، عبد الرحمن سعد، (١٩٨٨)، حاجات التعليم العالي في البلدان العربية للأخذ بسياسة التعليم المستمر، المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية، صنعاء.

الحميدي، عبد الرحمن سعد، (١٩٩٧)، التعليم المستمر بين النظرية والتطبيق، مطابع الفرزدق التجارية: الرياض.

السالم، سالم محمد، (٢٠١٠)، التحول نحو المجتمع المعرفي: الفرص والتحديات، مجلة دراسات المعلومات، ع٩، المملكة العربية السعودية، ٨٨- ١٢٠.

السعادات، خليل إبراهيم، (٢٠١٠)، أهمية التعلم عن بعد من وجهة نظر المتدربين، رسالة التربية وعلم النفس، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)،ع٣٤، ٧١- ٨٧.

السعادات، خليل إبراهيم، (٢٠٠٢)، إنشاء مراكز للتعليم عن بعد في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ع.١٨، ٥٥- ٩٠.

السويدي، جمال، (٢٠٠٤)، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.
الشمري، هاشم والليثي، ناديا، (٢٠٠٨)، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.

القحطاني، نوال علي، (٢٠١٠)، التربية الوالدية في المملكة العربية السعودية تصور مقترح في إطار التعلم مدى الحياة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة .

الكبيسي، صلاح الدين، (٢٠٠٥)، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة.

المحروق، ماهر، (٢٠٠٩)، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة لمنظمة العمل العربية، القاهرة.

المطيري، محيا خلف، (٢٠٠٧)، إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة: تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة.

الهاشمي، عبد الرحمن، والعزاوي، وفائزة محمد، (٢٠٠٧)، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر :عمان.

أيدروج، الأخضر، (١٩٩٩)، ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات: تونس.

بختي، إبراهيم ، (٢٠٠٤)، دور التعليم الافتراضي في إنتاج وتنمية المعرفة البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية المنعقد في الفترة من ٩-١٠ مارس، جامعة ورقلة، الجزائر.

بدران، شبل والدهشان، مجال، (٢٠٠٠)، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.

بربر، ميرنا الحاج، (٢٠١٠)، رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة في منطقة الإسكوا، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، الإسكوا، الأمم المتحدة: بيروت.

بركات، علي بركات، (١٩٨٩)، التعليم المستمر والتثقيف الذاتي، دار الفكر العربي: القاهرة.

تقرير اقتصاد المعرفة العربي (٢٠١٥- ٢٠١٦)، Orient Planet Research.

تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣)، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير المعرفة العربي للعام (٢٠١٠- ٢٠١١)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي.

تقرير تحديات التنمية في الدول العربية (٢٠٠٩)، نهج التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية للعام (٢٠١١)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي للدول العربية، القاهرة.

تقرير مؤشر المعرفة العربي (٢٠١٥)، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي.

توتليان، ميرال، (٢٠٠٦)، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية: لبنان.

جبر، يحيى عبد الرؤوف، (١٩٩٨)، التعليم المستمر: وجهة نظر جديدة، مجلة التعريب، ع١٦، دمشق، ٢٢- ٥٧.

جرجيس، جاسم محمد وزيادة، مجدي، (٢٠١٠)، مدينة دبي للإنترنت، بوابة الإمارات إلى عصر الاقتصاد المعلوماتي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث: الإمارات.

حبيب، مجدي عبد الكريم، (٢٠٠٥)، الإبداع الإداري في ضوء التغيرات المعاصرة في سوق العمل والحاجات الجديدة للبلدان العربية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي السادس في الإدارة: الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية ودور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة، في الفترة من ١٠- ١٤ ستمبر، معهد الإدارة العامة والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان.

حسن، علي، (٢٠٠٩)، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

حيدر، حسين عبد اللطيف، (٢٠٠٤)، الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، السنة ١٩، ع٢١، الإمارات، ٤-٣٧.

خلف، فليح حسن، (٢٠٠٧)، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث: الأردن.

ذياب، مهدي وجمال الدين، نجوى، (٢٠٠٧)، الجامعة ومجتمع المعرفة: التحدي والاستجابة، مستقبل التعليم الجامعي العربي، رؤية تنموية، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للعلم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، المنعقد في الفترة من ٣- ٥ مايو، ج١، القاهرة.

زين الدين، صلاح، (٢٠٠٤)، الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، المجلد ٣٩ ،ع١٥٥، القاهرة، ٢١- ٤٨.

سلمان، سلمان، (٢٠٠٤)، البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث: دبي.

شحاتة، حسن، (٢٠٠٠)، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، الدار العربية للكتاب: القاهرة.

صبري، هالة أحمد، (٢٠٠٥)، أساليب القيادة السائدة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة ميدانية لمؤسسات الأعمال الأردنية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، المقام في الفترة ٢٧- ٢٩ أبريل، جامعة الزيتونة، عمان.

عباس، بشار، (٢٠٠١)، ثورة المعرفة والتكنولوجيا: التعليم بوابة مجتمع المعلومات، دار الفكر: دمشق.

عبد الحميد، حسين ورشوان، أحمد، (٢٠٠١)، التربية والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع التربوي، مؤسسة شباب الجامعة: القاهرة.

عبد الرحمن، عنتر، (٢٠١٠)، متطلبات تحسين جودة نظم التعليم

العالي في ظل البيئة العالمية المتغيرة، المؤتمر الدولي للتعليم العالي، الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، بيروت.

علوض، حسن، (٢٠٠٨)، أين نحن من تحديات مجتمع المعرفة؟ مجلة الكلمة، السنة ١٥، ع٦٠، بيروت، ٢٨- ٦٦.

عليان، ربحي مصطفى، (٢٠٠٨)، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.

فاروق، عبد الخالق، (٢٠٠٥)، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته وأفق تطوره، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة.

فورتر، بيتر، (١٩٨٧)، المخطط والتعليم مدى الحياة، ترجمة ك. بطورس، مجلة التربية الجديدة،ع١٥، ١١٢- ١٣٥.

مراياتي، محمد، (٢٠١٠)، اقتصاد المعرفة: تكنولوجيا المعلومات والتعريب، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، الإسكوا، بيروت.

مصطفى، محمد مهدي، (١٩٩٦)، أيزو ٩٠٠- المفهوم والتطبيق، مكتبة عين شمس: القاهرة.

مؤتمن، منى، (٢٠٠٣)، نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد المعرفي، دراسة مقدمة إلى إدارة البحث والتطوير التربوي، الأردن.

مؤتمن، منى، (٢٠٠٤)، التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة والمعلوماتية وعالمية المعرفة، بحث مقدم إلي إدارة البحث والتطوير التربوي، الأردن.

نجم، نجم عبود، (٢٠٠٨)، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع: القاهرة.

نيلز، ج، (١٩٧٢)، فلسفة التربية، ترجمة محمد منير مرسي وآخرين، عالم الكتب: القاهرة.

المراجع الأجنبية

Barclay, R., & Murray, P., (2002), What is Knowledge Management?, Knowledge Praxis, Vol.7, United states, 5870-

Brian N., Kurt W., (1999),The Knowledge Management Theory Papers, The University of Chicago Press: Chicago.

Butel, L., & et-a1., (1998), Business Functions, Biackwell Publishers Ltd.: U.K

Charles, D., (2004), Knowledge Horizons, Butteworth, Henemann: U.k.

Dave R., (1974), Life Long Education: School and Curricula in Developing Countries, UNESCO, Hamburg.

Drucker, P. F. (1991), The New Productivity Challenge, Harvard Business Review, Vol. l, No.69, 3459-.

Drucker, P., (1997),The Future that has already happened", Harvard Business Review, Vol.75, No. 5,20-65.

Duffy, B., (2000), Knowledge Management What Every Information Professional Should know, The Information Management journal, No.5, California, 535-.

Gropley, A., & Daveym R., (1978), Lifelong Education and the Training of Teachers, Institute for Education, UNESCO: Hambaurg.

Gropley, A., (2000), Life long Education and open university, open university: London

Houghton, j .& Sheehan, p., (2000), A Primer on the Knowledge Economy, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University:Australia.

Keatings, M. W., (1986), The great didactic of John Amos Comenius, Adam and Charles Black: London .

Larsen, k., Morris, R., & Martin j.,2001, Trade in Educational Services: Trends and Emerging Issues, OECD Working Paper: Paris

Laudon, L., (2002), Management Information Systems, Pearson Education, inc.: India.

Magazine PC, (2000), an online computer magazine, No.3, U.S.A.

Wagner R., (1999), Lifelong Learning in the University: A New Imperative?, In W. Hirsch and L. Weber, eds.

Challenges Facing Higher Education at the Millennium, American Council on Education, Oryx Press.Phoenix: Ariz.

مواقع شبكة المعلومات العالمية:

أبو حلاوة، كريم، (٢٠٠٦)، أين نحن من مجتمع المعرفة:
www.usinfo-stse.gov) Visited 222016/7/.) available at

اسماعيل، مروى، (٢٠١١)، المناهج والطرق الخاصة للتعليم: التعليم المستمر.
www.kenanaonline.com. Visited 152016/3/ available at

المرصد الوطني للتنافسية (٢٠١٣)، مؤشرات اقتصاد المعرفة.
http://www.ncosyria.com/arabic/indicators-reportsandstudies / publications/71.html, Visited 222016/12/.

الزامل، ريم ، (٢٠٠٣)، إدارة المعرفة لمجتمع قادر على المعرفة، مجلة الاتصالات والعالم الرقمي، ع. ٤٤،١٦-٦٧.
available at www.al-jazirah.com.sa/digimag/2009 Visited 62016/11/.

Swanstrom, E., (2002), Economic-Based Knowledge Management. available at Visited 222015/1/.

(*) http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/s03-wsis-doc-0004!!msw-a.doc, Visited 32016-12-.
(**) http://www.marefa.org/index.php, Visited 3-7-2016.